

جودة الأرباح ونمو الشركة :

هل هناك تأثير لإعادة إصدار القوائم المالية ؟

دراسة إمبريقية باستخدام دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية

دكتورة

ريم محمد محمود عبد المنعم

أستاذ المحاسبة المساعد

المعهد العالي للعلوم الإدارية

بلبيس - شرقية

جودة الأرباح ونمو الشركة : هل هناك تأثير لإعادة إصدار القوائم المالية ؟

دراسة إمبريقية باستخدام دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة. ومن أجل اختبار فروض الدراسة، استخدمت الباحثة تصميم القياس القبلي والبعدي مع مجموعة ضابطة (القياس القبلي والبعدي للحدث "إعادة إصدار القوائم المالية" مع مجموعة ضابطة)، وذلك على عينة مكونة من ٥٢ شركة مساهمة غير مالية مسجلة بالبورصة المصرية، وتنتمي إلى ٩ قطاعات اقتصادية، حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين من الشركات : الأولى، وهي المجموعة المعالجة وتتكون من ٢٦ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١. أما المجموعة الثانية، وهي المجموعة الضابطة وتتكون من ٢٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، والمجموعتان متماثلتان من حيث الحجم ونوع القطاع ونفس السنة المالية. وتوفر الدراسة دليلاً إمبريقياً على وجود تأثير سلبي ومعنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح، بمعنى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تخفض من جودة الأرباح. كما توفر الدراسة دليلاً إمبريقياً على وجود تأثير سلبي ومعنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة، بمعنى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تعيق من نمو الشركة.

الكلمات المفتاحية : إعادة إصدار القوائم المالية ، جودة الأرباح ، نمو الشركة .

Earnings Quality and Firm Growth : Is There an Impact of The Restatements of The Financial Statements?

An Empirical Study Using an Event Study on the Egyptian Listed Companies

Abstract

This study aimed to investigate the effect of the restatements of the financial statements on earnings quality and firm growth. In order to test the hypothesis, The researcher used the design of the study Pre test-post control group (Pre test-Post test of the event "restating the financial statements" with the control group), on a sample of 52 listed non-financial Egyptian companies, and covering different 9 sectors, The study sample is divided into two groups. The first group is the treatment group, it consists of 26 companies that restated their financial statements in 2020,2021. The second group is the control group, it consists of 26 companies that did not restating their financial statements. The two groups are identical in terms of type and nature of industry and the same year finance. The study provides empirical evidence of a negative and significant effect of the restating the financial statements on earnings quality, meaning that the process of restating the financial statements lowers earnings quality. The study also provides empirical evidence of a negative and significant effect of the restating the financial statements on firm growth, meaning that the process of restating the financial statements hinders the firm growth .

Keywords: *The Restatements of The Financial Statements, Earnings Quality, Firm Growth .*

١ - مقدمة

تعتبر المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات التي يعتمد عليها متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم . وقد أكدت الكيانات المهنية والجهات التنظيمية الدولية على أهمية خاصة المصدقية كأحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات المحاسبية، والضرورية لجودة المعلومات المحاسبية وجعلها ذات منفعة لمستخدميها، والتي تعنى أن تقدم المعلومات المحاسبية صورة صادقة وحقيقية عن جميع الأحداث المالية والاقتصادية التي تحدث داخل الشركة ، وأن تتسم المعلومات المحاسبية بالاكتمال والحياد والبعد عن التحيز وخلوها من الأخطاء، ولكن قد يحدث في بعض الأحيان عدم توافر هذه السمات في المعلومات المحاسبية كحدوث بعض الأخطاء والمخالفات أو التحريفات الجوهرية بما يخل من مصداقية هذه المعلومات، ويؤدي إلى ضرورة إعادة إصدار القوائم المالية.

وتشير عملية إعادة إصدار القوائم المالية إلى احتمالية وجود تحريفات في القوائم المالية كجوانب الأخطاء غير المقصودة والتغييرات في تفسير المعايير المحاسبية ، وبالتالي توجد العديد من الأسباب لإعادة إصدار القوائم المالية مثل عدم انتظام المعالجات المحاسبية والتي منها ممارسات التلاعب المحاسبي، الغش أو الانحراف المقصود عن المعايير المحاسبية، وجود قصور في نظم الرقابة الداخلية، وقيام الإدارة بعمليات إدارة الأرباح الانتهازية (توفيق ، ٢٠٢٤ ، Guerber & Anand ، 2019).

وقد أكد (محمد ، ٢٠٢٤) على أن هناك اختلاف بين مصطلحي إعادة إصدار القوائم المالية وتعديل القوائم المالية ، حيث أن إعادة إصدار القوائم المالية يسبقها وجود تعديل في القوائم المالية وليس كل تعديل في القوائم المالية يعقبه إعادة إصدار لنفس هذه القوائم مرة أخرى وهو ما يمكن تسميته بإعادة إصدار ضمنية في حالة التعديل بإعلان تصحيحي فقط دون إعادة إصدار مرة أخرى وتسميته إعادة إصدار صريحة في حالة التعديل وإعادة الإصدار لنفس العام السابق.

وتضطر بعض الشركات إلى القيام بإعادة إصدار القوائم المالية لإجراء بعض التعديلات على بند أو أكثر من بنود القوائم المالية السابق إصدارها والتي تتسم بعدم الدقة، ويحدث ذلك طوعاً أو بعد المطالبة من مراجعي الحسابات أو الهيئات التنظيمية للمحاسبة بإعادة إصدار القوائم المالية نتيجة وجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية. وتعرف عملية إعادة إصدار القوائم المالية بأنها عملية تصحيح للمعلومات المالية التي تم إصدارها مسبقاً والتي تكون غير دقيقة (Loncu, 2014 ;Chen et al., 2013). لذا، فإن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تمثل تصحيحات في المعلومات المحاسبية السابق إصدارها لكونها مضللة، وبالتالي فهي بمثابة اعتراف رسمي بأن القوائم المالية التي سبق إعدادها تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية وفشلت في التعبير الصادق والدقيق عن المعلومات المحاسبية

نتيجة لعدم اتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ودليل على الممارسات المحاسبية غير المناسبة المستخدمة من قبل الإدارة (Her et al.,2010; Mun, 2022; Olusola and Abdulasisi, 2020: Loncu,2014).

ومن ناحيه، يري مستخدمي المعلومات أن إعادة إصدار القوائم المالية تمثل ترجمة لتحسين جودة التقارير المالية على اعتبار أن قيام الشركات بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية يعتبر نوع من الحرص من قبل إدارة الشركة على تصحيح الأخطاء المحاسبية السابقة وتوفير أكبر قدر من المعلومات الدقيقة للمستخدمين. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى فقد ثقة مستخدمي المعلومات في القوائم المالية وعدم الاعتماد علي تلك القوائم والتشكيك في نزاهة الإدارة وانخفاض مصداقية ودقة القوائم المالية (كريم الدين ، ٢٠١٩).

وترتبط عملية إعادة إصدار القوائم المالية بعدة تأثيرات تتعلق بتكلفة رأس المال وقدرة الشركة على الوصول لمصادر التمويل الخارجي ومعدل نمو الشركة، بجانب التأثير على الأرباح المستقبلية المتوقعة وجودة الأرباح، أسعار الأسهم والمحتوى المعلوماتي للأرباح، تغيير الإدارة والمراجع، وقيمة الشركة مع زيادة مخاطر الدعاوى القضائية وافلاس الشركات، الأمر الذي من شأنه يقود الإدارة إلى اتباع اجراءات صارمة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية وزيادة مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (Oradi & Izadi,2020 ;Fragoso,et al.,2020).

وفي الأونة الأخيرة أصبح التوجه نحو التعرف على جودة الأرباح وقياسها يمثل ضرورة وحتمية، وذلك للتعرف على حقيقة هذه الأرباح التي تتضمنها القوائم المالية، حيث أن الأرباح تمثل العنصر الأكثر أهمية في القوائم المالية، والذي يهتم به جميع مستخدمي القوائم المالية بهدف الحكم على أداء الشركة واتخاذ القرارات الرشيدة (خالد ، ٢٠٢٠).

وتعني جودة الأرباح قدرة الشركة على توليد الأرباح بشكل مستمر من نشاطاتها التشغيلية المتكررة، كذلك قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية، حيث أن جودة الأرباح تتمثل في استمرارية الأرباح وعدم تذبذبها. كما تتمثل الأرباح ذات الجودة العالية في الأرباح التي تحتوي على مؤشر جيد فيما يتعلق بالأرباح المستقبلية، وفيما يتعلق بتقييم الأداء الحالي للشركة (الأضم ، ٢٠١٤)، وبالتالي تتحقق جودة الأرباح من خلال مدى قدرتها على الاستمرار في المستقبل، فكلما تمتعت الأرباح باستمرارية أكبر فإن ذلك يشير إلى ارتفاع مستوى جودة الأرباح المستقبلية، وقدرة الأرباح الحالية على عكس الاداء الحالي والمستقبلي للشركة.

ويشير كل من (Lo, 2007، الأضم، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة وطيدة بين جودة الأرباح وإدارة الأرباح، فهناك العديد من الأمور المشتركة بين جودة الأرباح وإدارة

الأرباح، فممارسة إدارة الأرباح تؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح، بينما عدم ممارسة إدارة الأرباح تشير إلى أن الأرباح تتمتع بمستوى مرتفع من الجودة. لذلك تعتبر جودة الأرباح من المؤشرات التي تعبر عن الأداء الحقيقي للشركة وأداة للتنبؤ بمستقبلها، وأحد أسباب نجاحها أن تكون بعيدة عن ممارسات إدارة الأرباح التي تمارسها بعض إدارات الشركات للتأثير على القوائم المالية، مما ينعكس سلباً على أداء الشركة مستقبلاً.

وينظر البعض إلى جودة الأرباح من خلال المدى الذي تعكسه عن الأداء الاقتصادي للشركات، وبشكل مشابه فإن إدارة الأرباح تمثل تصرفات الإدارة التي تؤثر في الأداء الاقتصادي للشركات. كما أن هناك من ينظر إلى جودة الأرباح من خلال مدى ما تحتويه الأرباح المحاسبية من معلومات تعكس الأداء الاقتصادي للشركات، وبشكل مشابه فإن البعض الآخر ينظر إلى إدارة الأرباح من جانب القرارات التي تتخذها الإدارة في الإفصاح عن الأحداث الاقتصادية. وقد اعتمدت معظم الدراسات التي تقصت إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة فيها على نموذج الاستحقاقات الاختيارية لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، كما اعتمدت العديد من الدراسات التي عنيت بجودة الأرباح على نموذج الاستحقاقات الكلية لتحديد مستوى جودة الأرباح، وعليه فإن كل من إدارة الأرباح وجودة الأرباح يعتمدان على الاستحقاقات (Teets,2007 ; الشريف وأبو عجيبة ، ٢٠٠٩) .

ومن أهم المقاييس التي تم استخدامها لقياس جودة الأرباح، هو خلو الأرباح من ممارسات إدارة الأرباح من قبل إدارة الشركة، والتي تعني أن الشركات تقوم بإدارة الربح بدافع المحافظة على المستوى المتوقع للأرباح، إذ تمارس الاستحقاق بطريقة إيجابية عند انخفاض الربح أو عند تحقيق خسائر منخفضة نسبياً، وتمارس الاستحقاق بطريقة سلبية عندما تكون الأرباح مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة، ومن الدوافع التي تبرر ممارسة إدارة الربح رغبة الشركات في الحصول على زيادة في رأس المال، حيث أن الشركات تقوم باستخدام الاستحقاق المحاسبي لزيادة الأرباح في السنوات التي يتم فيها زيادة رأس المال (السهلي، ٢٠٠٦) .

ويعتبر نمو الشركة هدف استراتيجي للشركة كونه نتيجة لقراراتها ، فالنمو هو ظاهرة تعكس مدى نجاح وفعالية استراتيجيات الشركة المتعلقة بجانب التطور، التوسع، البقاء، والاستمرار. وتختلف مظاهر النمو وحالاته باختلاف حجم الشركة. كما يحدث النمو في الشركة نتيجة لتفاعل مجموعة من المتغيرات، ومن ثم فإن قدرة الشركة على التحكم في تلك المتغيرات وتوجيهها بشكل سليم يؤدي إلى تسجيل معدلات نمو متوازنة ومثمرة. ويتميز النمو بدديناميكية معينة حيث تتحكم فيه مجموعة من العوامل تترجم إلي نسب مالية يفيد تحليلها في الكشف عن سر النمو الذاتي للشركة (بن قويدر وبن ساسي ، ٢٠٢٢) .

ولقد نال نمو الشركات اهتمام العديد من الباحثين في مجال المحاسبة المالية في الأونة الأخيرة ، وقد تعددت النظريات والمفاهيم المفسرة للنمو وتباينت الطرق والأساليب لقياسه، حيث يرتبط النمو بأداء الشركة وما تحقّقه في نتائج أعمالها والتي تنعكس في القوائم المالية ويعبر عنه بربح سنوي، ويعتبر هدفاً من الأهداف الأساسية للشركة، والذي ينتج عن النمو في أصول وإنتاج وأرباح الشركة، ويؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية. ويشار إلى نمو الشركة بمؤشرات متعددة تنعكس في نمو الأصول، رأس المال، حقوق الملكية، المبيعات، والقيمة الاقتصادية المضافة، ويرتبط نمو الشركة بما تحقّقه من نتائج تنعكس في قوائمها المالية والذي يعتمد على دقة وصدق المعلومات المحاسبية التي تحويها هذه القوائم والتقارير المالية. ويشير النمو بالازدياد في حجم الشركة خلال فترة زمنية محددة إذا كان النمو يتركز على الإنتاج، ويعتبر النمو ظاهرة نسبية تقاس بمعدل ارتفاع الحجم خلال فترة زمنية ومقارنة هذا المعدل مع الشركات المنافسة (عبد الله ، ٢٠٢١)

وهناك عدة طرق لقياس نمو الشركة والتعبير عنه. فعلى سبيل المثال، يمكن قياس النمو من خلال نمو المبيعات أو زيادة عدد الموظفين أو زيادة الأصول ، حيث يتم التعبير عن النمو من خلال تغير حجم المبيعات، تغير حجم الأصول، والتغير في عدد الموظفين بالشركة (بنى خلف ، ٢٠١٧) .

ويتمثل نمو الشركة في التطور الكمي والنوعي للأعمال التجارية، حيث يتمثل النمو الكمي في زيادة الإنتاج وعائدات المبيعات وحجم الموارد والاستثمارات. بينما يتعلق النمو النوعي بتطوير جودة الإنتاج أو جودة العلاقة مع العملاء. ويمكن القول أن النمو الكمي هو نتيجة للنمو النوعي، حيث أن الزيادة في الكمية كزيادة الإنتاج والتصدير والمبيعات أو تحسين الجودة نتيجة النمو النوعي مثل خصائص العنصر البشري التي تكون عبارة عن زيادة في الحجم مع تغييرات في خصائصه وصفاته (Durmaz& İlhan, 2015).

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة إيجابياً على نمو الشركة ، حيث تزيد أو ترفع من النمو وتساهم في ازدهاره . ومجموعة أخرى من العوامل التي تؤثر سلباً على نمو الشركة فتخفض من النمو وتساهم في انحداره . وقد تكون هذه العوامل من داخل الشركة ويمكن السيطرة عليها مثل حجم الشركة ومهاراتها التسويقية، القدرات التكنولوجية، وسياساتها المالية. بالإضافة إلى موظفي الشركة وقدراتها التشغيلية والمالية والتسويقية والتقنية. أو قد تكون عوامل خارجية خارجة عن سيطرة الشركة وتتضمن عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية تجارية وديموغرافية لها تأثير فعال ومباشر على نمو الشركة (عبد الله ، ٢٠٢١) .

ويعتمد نجاح واستمرار الشركة على كفاءتها في تحقيق الأرباح والمحافظة عليها ، وتقديم التقارير المالية بجودة عالية وخالية من الأخطاء والتلاعب والتحرير في البيانات ، حيث كلما كان توجه الشركة في اتباع أساليب التغلب على ممارسات إدارة

الأرباح والتلاعب والتحرير في البيانات، كلما ارتفع استقرار الشركة ونموها على المدى الطويل.

٢- مشكلة الدراسة

تقوم الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية إذا تبين أنها أعدت بشكل لا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أو أنها تحتوي على أخطاء في بعض الأرقام المحاسبية الواردة بها. ومن ثم، فإن إعادة إصدار القوائم المالية هو تصحيح لمعلومات محاسبية غير دقيقة أو خاطئة كانت واردة بالقوائم المالية التي سبق نشرها (Shou & Liu, 2022).

وفي ضوء أن الهدف من إعادة إصدار القوائم المالية هو توفير معلومات محاسبية أكثر شفافية ومصداقية، فقد ظهر اختلاف في وجهات النظر من قبل المستخدمين نحو عملية إعادة إصدار القوائم المالية وأثرها على التقارير المالية، فهناك وجهة نظر ترى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية قد يكون لها مردود إيجابي على التقارير المالية، حيث أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تؤدي إلى تحسين جودة التقارير المالية على اعتبار أن ذلك يمثل حرص الإدارة على تصحيح الأخطاء المحاسبية السابقة والعمل على توفير المعلومات الدقيقة للمستخدمين وتحسين جودة المعلومات المحاسبية. بينما وجهة النظر الأخرى ترى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية قد يكون لها مردود سلبي على التقارير المالية، حيث أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية قد تؤدي إلى تخفيض ثقة المستخدمين في مصداقية القوائم المالية والتشكيك في نزاهة الإدارة وعدم مصداقيتها (كريم الدين، ٢٠١٩، مشحوت وآخرون، ٢٠٢٣).

إن إعادة إصدار القوائم المالية قد يتم بسبب الأخطاء غير المقصودة التي قد تكون ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، أو بسبب الغش المتعمد الذي يؤدي إلى تشويه وتحريف الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية (صالح، ٢٠١٩، عبد الناصر، ٢٠٢٤). وبناءً على ذلك، فإن إعادة إصدار القوائم المالية تمثل آلية مهمة لإبلاغ مستخدمي القوائم المالية عن الأخطاء الجوهرية والمخالفات الجسيمة في الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية (Hu et al., 2024).

هذا ويمكن القول أن إعادة إصدار القوائم المالية هو مؤشر للمستخدمين على أن المديرين غير موثوق بهم وأن المعلومات المحاسبية المقدمة من قبل المديرين أقل ما يمكن الاعتماد عليها، لذلك قد يكون المستثمرون أكثر تشككاً حول موثوقية المعلومات المحاسبية السابقة للشركة بالإضافة إلى المعلومات المحاسبية للشركة التي سوف يتم عرضها في المستقبل وأن شكوك المستثمرين تميل إلى زيادة عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات (مشحوت وآخرون، ٢٠٢٣: Dao et al., 2024).

وتعد عملية إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة لحدوث أخطاء محاسبية دليلاً قوياً على ضعف جودة الأرباح . كما يطرح تكرار إعادة إصدار القوائم المالية، خاصة تكرار تعديلات الأرباح تساؤلات عديدة عن مدى مصداقية ونزاهة الإدارة في أرباح الشركة المقررة بواسطتها، وذلك من خلال الإشارة بأن الأرباح المفصح عنها والتي حددتها الإدارة ليست الأرباح الحقيقية للشركة. وبالتالي فإن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تخفض وتقلص من مصداقية ونزاهة إدارة الشركة، بسبب أن تعديلات الأرباح ترسل إشارات لمستخدمي القوائم المالية بأن إدارة الشركة إما أنها غير قادرة على تحديد المستوى الحقيقي للأرباح ، أو أنها بشكل مقصود ومتعمد قامت بتغيير الأرباح المقررة لتضليل مستخدمي القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى فقد المستخدمين بصفة عامة والمساهمين بصفة خاصة ثقتهم في الإدارة التي تعدل الأرباح، ويقود المساهمين إلى تغيير الإدارة الحالية بإدارة جديدة ذات ثقة أكبر (Margetis, 2004; Wu, 2002).

ويشير (Callen et al., 2006) إلى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية يتوقف تأثيرها على جودة الأرباح سواء كان سلبياً أو إيجابياً على سلوك الإدارة، ففي حالة انتهاج الإدارة سلوك انتهازي لتحقيق مصالحها الشخصية يكون هناك تأثير سلبي لعملية إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح والعكس صحيح .

ويمكن التعبير عن جودة الأرباح من خلال مدى اختلاف صافي الدخل المعلن عنه في قائمة الدخل عن الدخل الحقيقي (Hodge, 2003) . كما تحدد جودة الأرباح في ضوء أن الأرباح الحالية تتسم بجودة عالية إذا كانت توفر تنبؤات جيدة للأرباح المستقبلية (Penman, 2003) . ويؤكد (Margetis, 2004) على أن الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها تزيد من صعوبة تحديد السوق للمستوى الحقيقي لأرباح هذه الشركات . كما يشير (Francis et al., 2005) إلى أن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تكون جودة أرباحها ضعيفة وتنطوي على انخفاض في الجودة في السنوات التي تسبق إعادة إصدار القوائم المالية .

وينظر مستخدمو القوائم المالية إلى الأرباح بأنها ذات جودة مرتفعة إذا كانت لا تتضمن ممارسات إدارة الأرباح ، وذلك لأن التلاعب المتعمد بالأرباح من قبل الإدارة قد يشوه منفعة الأرباح للمستخدمين . كما تعتبر ممارسات إدارة الأرباح أسلوب لا يعكس الربح الحقيقي للشركة والظاهر في التقارير المالية، وبالتالي يقلل من جودة أرباحها ويحيل دون تحقيق أهدافها بعيدة المدى واستقرارها ونموها وتضليل متخذي القرار الاستثماري في الشركة، حيث أن جودة القرارات الاستثمارية تعتمد على جودة التقارير المالية بما تتضمنه من جودة الأرباح المحاسبية (محمود ، ٢٠٢٠) .

وليست كل عمليات إعادة إصدار القوائم المالية تنتج عن مخالفات متعمدة للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، فهناك عمليات إعادة إصدار ناتجة عن تصحيح الأخطاء

المحاسبية المتعمدة أو الممارسات المحاسبية الاحتياالية التي لا تتوافق وتخالف المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ("GAAP" Generally Principles Accounting Accepted)، وعمليات إعادة إصدار ناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية غير المقصودة (Ettredge et al., 2010)، حيث تعرف المخالفات المحاسبية بأنها خطأ أو سهو مقصود في قيم وافصاحات القوائم المالية، وتشمل تلك المخالفات المحاسبية التقرير المالي الاحتياالي لتقديم معلومات مالية مضللة (Gourley & Lavender, 2010). بينما تعرف الأخطاء المحاسبية بأنها خطأ أو سهو غير مقصود في قيم وافصاحات القوائم المالية، وتشمل الأخطاء في جمع ومعالجة البيانات المحاسبية التي يتم إعداد القوائم المالية منها، والتقديرات المحاسبية غير الصحيحة الناتجة عن سوء تفسير وتطبيق الحقائق، والأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعلقة بالقياس أو التصنيف أو طريقة العرض والإفصاح (Gourley & Lavender 2010)، وترجع الأخطاء غير الاحتياالية إلى أسباب مختلفة بما في ذلك سوء فهم المبادئ المحاسبية المعقدة أو أخطاء النظام المحاسبي أو تعدد الخيارات المحاسبية (Ettredge et al., 2010).

ولقد توصل مكتب المحاسبة الحكومية الأمريكية (GOA) إلى أن ٣٨% من الشركات قامت بعمليات اعادة اصدار قوائمها المالية بسبب الاعتراف الخاطئ بالإيرادات وإظهارها بشكل مبالغ فيه نتيجة عمليات بيع وهمية أو إدراج بعض الإيرادات الوهمية التي لم تتحقق أو القيام ببعض عمليات التبادل الوهمية بين الشركات التابعة والقابضة (شاهين، ٢٠١٢).

ويشير (Ettredge et al., 2010) إلى أن الشركات التي تحاول التأثير على أرباحها عن عمد تستخدم بنود الأرباح الأساسية التي تتمثل في المبيعات، تكلفة المبيعات، نفقات التشغيل أكثر من غيرها من بنود الأرباح غير الأساسية. كما حدد (Roychowdhury, 2006) ثلاثة أنشطة حقيقية تستخدمها الشركات في إدارة أرباحها نحو الأهداف المطلوبة وتتمثل تلك الأنشطة في تخفيض الأسعار بهدف زيادة المبيعات بشكل مؤقت، زيادة الانتاج للإفصاح عن تكلفة اقل للمبيعات، وتخفيض النفقات التقديرية مما يؤدي الى مقاييس غير صحيحة للتدفقات النقدية من التشغيل وتكاليف الإنتاج.

ويؤكد (Palmrose & Scholz, 2004) على أن الشركات التي تقوم بإعادة اصدار قوائم مالية معدلة، كانت تقوم بإعادة اصدار قوائم مالية معدلة ناتجة عن تقديم تقارير احتياالية لممارستها ادارة الأرباح. ويؤيد (Plumlee & Yohn, 2010) ما سبق ويؤكد على أن الزيادة الهائلة في عمليات إعادة اصدار القوائم المالية على مدى السنوات الماضية أحد أسبابها الرئيسية هو ممارسات ادارة الأرباح.

وعلى النقيض يرى (Robbani et al., 2006) أن من أسباب قيام الشركات بإعادة إصدار قوائم مالية معدلة هو إعادة هيكلة الأصول والالتزامات ، وذلك عند تقدير عناصر الأصول والالتزامات بقيم غير صحيحة . كما يرى (Robbani & Bhuyan, 2010) أن أحد الأسباب الرئيسية في قيام الشركات بإعادة إصدار قوائم مالية معدلة هو تعديل أخطاء متعلقة بالتحقق من الإيرادات التي قد تتضمن عناصر مشكوك أو مغالى فيها، ومن أجل تعديل الأرباح والاعتراف بعدم صحة الأرباح المحاسبية المفصح عنها سابقاً .

هذا، ويتضح للباحثة بعد عرض وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بتأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح، أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول هذا التأثير. فمن ناحية، هناك وجهة نظر ترى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر سلباً على جودة الأرباح . ومن ناحية أخرى، هناك وجهة نظر ترى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر إيجاباً على جودة الأرباح. وبناءً على هذا الاختلاف ، يجب إجراء المزيد من البحث والدراسة في طبيعة العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وجودة الأرباح، وأثر إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح .

ويعتبر نمو الشركة واستمراريتها من الأهداف الاستراتيجية للشركة. كما يعد هذا الهدف محورياً هاما لأهداف الإدارة ، مما ينعكس على جميع القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل حيث يكون السعي دائماً نحو تكييف تلك القرارات بما يتلاءم والرغبة في تعظيم الأرباح داخل الشركة (بن قويدر وبن ساسي ، ٢٠٢٢) .

ولقد أشار (Albring et al ., 2013) إلى أن هناك وجهتي نظر متفقتين متعلقة بتأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة ، حيث تتمثل وجهة النظر الأولى في أن إعادة إصدار القوائم المالية تضر بعلاقات التعاقد القائمة، وهذا يقلل من التدفقات النقدية للشركة ويعوق قدرة الشركة على متابعة الاستثمارات المرعبة المحتملة. أما وجهة النظر الثانية ، فتمثل في أن إعادة إصدار القوائم المالية تخلق حالة من عدم الثقة واليقين، وبالتالي تحد من قدرة الشركة على جمع أموال خارجية أقل تكلفة لتمويل النمو. أي أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تعوق نمو الشركة من خلال الحد من الوصول إلى التمويل الخارجي الأقل تكلفة. كما قدم (Albring et al ., 2013) المزيد من الرؤى حول الخسارة الكبيرة لثروة المستثمرين. وتدمير ثروة المساهمين من خلال إعادة إصدار القوائم المالية ، وينعكس ذلك من خلال الانخفاض في نمو الشركة بسبب زيادة تكلفة التمويل الخارجي.

ولم يقف الأمر لخطورة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة عند هذا الحد ، بل تجاوز الأمر إلى انخفاض مصادر التمويل ببورصة جوهانسبرج بجنوب افريقيا، في ظل مخاوف الممولين من عمليات إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة والآثار المترتبة عليها من عدم توافر السيولة النقدية اللازمة لاسترداد أموالهم (Watson & Coetzee, 2012) . كما تؤثر عمليات إعادة إصدار القوائم المالية على قرارات

التمويل بالاقتراض الخارجي من البنوك بشكل أكبر من تمويل المساهمين بإصدار الأسهم، ويرجع ذلك إلى تشكك المستثمرين في دقة ومصداقية القوائم المالية، والذي يقود إلى فقد الشركات لمصادر التمويل الداخلية والاعتماد على الديون بالقروض الخارجية (Chen et al., 2013). كما تبين أن بعض الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية أعلنت إفلاسها وتم شطبها من البورصة (Palmrose & Scholz, 2004).

وتعتبر عملية إعادة إصدار القوائم المالية بمثابة أخبار سيئة في السوق وتشير إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية الواردة بهذه القوائم المالية، ويترتب على ذلك ظهور مشكلة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم ارتفاع تكلفة مصادر التمويل الخارجية خاصة القروض من البنوك، حيث تزداد احتمالات طلب ضمانات إضافية من البنوك بعد قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية، وكذلك تزداد معدلات الفائدة على هذه القروض، وبالتالي يكون هناك صعوبات في الوصول إلى مصادر التمويل من البنوك، ومن ثم تصبح الشركة مقيدة مالياً (عبد الناصر، ٢٠٢٤، Shou & Liu, 2022).

وعلى الرغم من كثرة وجهات النظر المعارضة والمعارضين لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية نظراً للأثار السلبية الناجمة عنها، إلا أن هناك بعض المؤيدين لعمليات إعادة إصدار القوائم المالية، ويؤكدوا على أن الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية له بعض الأثار الجيدة المتعلقة بخلق الثقة المفقودة في القوائم المالية وإعادتها مرة أخرى وزيادة مصداقيتها، وذلك من خلال قيام الشركات بتعديل قوائمها المالية وتصحيح الأخطاء المحاسبية السابقة حرصاً من الشركات على تقديم معلومات محاسبية صحيحة ودقيقة لتساعد مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، وكنوع من الالتزام بمتطلبات الإفصاح السليم عن القوائم المالية (شاهين، ٢٠١٢; Whlson, 2008).

هذا، ويتضح للباحثة بعد عرض وجهات النظر المختلفة فيما يتعلق بتأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة، أن هناك اختلافاً في وجهات النظر حول هذا التأثير. فمن ناحية، هناك وجهة نظر ترى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر سلباً على نمو الشركة. ومن ناحية أخرى، هناك وجهة نظر ترى أن إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر إيجاباً على نمو الشركة. وبناءً على هذا الاختلاف، يجب إجراء المزيد من البحث والدراسة في طبيعة العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية ونمو الشركة، وأثر إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة.

إن الباحث للاهتمام بدراسة أثر إعادة إصدار القوائم المالية على كل من جودة الأرباح ونمو الشركة يتمثل في تضارب وجهات النظر ما بين مؤيد لوجود أثر إيجابي لإعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة. ومناقض لوجود أثر إيجابي لإعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة،

وندره الدراسات السابقة التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة في البيئة العربية ومن بينها البيئة المصرية، فعلى الرغم من حجم الدراسات التي اهتمت بموضوع إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن مجهوداً قليلاً وجه نحو استكشاف تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح، كما أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة، مما يعنى الحاجة إلى القيام بمزيد من الدراسات عن هذا التأثير في بيئة الأعمال المصرية. والبحث في طبيعة العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وكل من جودة الأرباح ونمو الشركة في الشركات المساهمة المصرية، وتوفير أدلة اختبارية تساعد الجهات المنظمة وواضعي المعايير في تركيز جهودهم على المبادرات التي من المحتمل أن تحد من حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أنه لا توجد ادلة كافية عن هذا التأثير في الشركات المساهمة المصرية. وفي ضوء ما سبق فإن مشكلة الدراسة تنبع من طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية؟
- ما مدى تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة في الشركات المساهمة المصرية؟

٣- أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة تتمثل أهداف الدراسة في الأهداف التالية:

- التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح في الشركات المساهمة المصرية.
- التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة في الشركات المساهمة المصرية.

٤- أهمية الدراسة

ترجع أهمية البحث إلي عدة اعتبارات، أهمها ما يلي:

- تنطلق أهمية الدراسة من مفهومي جودة الأرباح ونمو الشركة، وذلك باعتبار أن جودة الأرباح ذات أهمية كبيرة للشركة ومستخدمي القوائم المالية لما تعكسه من أداء حقيقي للشركة من خلال تقديم بيانات خالية من إدارة الأرباح، ويعتبر تقييم جودة الأرباح ذو أهمية كبيرة لكافة الأطراف المهتمة بمعلومات الشركة لتمكنهم من معرفة قدرة الشركة على تقدير الاحتياجات المالية وتوفير التمويل اللازم واستثماره لتحقيق أهدافها وهو تعظيم الأرباح وبالتالي بقاء الشركة واستمراريتها. أما فيما يخص نمو الشركة، فيعتبر أحد المؤشرات المهمة التي تعكس أداء الشركة الحقيقي الخالي من التضليل وفق استراتيجيات طويلة وقصيرة الأجل، كما أنه يعتبر

أحد العوامل المهمة التي تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين.

- عند مسح الأدبيات المحاسبية السابقة عن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة، تبين للباحثة أن هناك ندرة نسبية في الدراسات التي سعت نحو تناول هذا التأثير في البيئة العربية بشكل عام ، والبيئة المصرية بشكل خاص، ويعد ذلك سبباً قوياً لسعي الباحثة لدراسة هذا التأثير في البيئة المصرية، خاصة في ظل ندرة الدراسات السابقة التي أجريت في البيئة المصرية عن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ، وعدم وجود دراسات سابقة أجريت في البيئة المصرية عن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة.

- نظراً للاهتمام الملحوظ في الآونة الأخيرة بعملية إعادة إصدار القوائم المالية ، كقضية محاسبية لها جوانب أخلاقية، فضلاً عن ندرة الدراسات التي تناولت هذه القضية البحثية (تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة) في الدول العربية ومن بينها مصر مقارنة بالبيئة الأجنبية – في حدود علم الباحثة – كبيئة تطبيق مختلفة عن الدول الأجنبية ، وما لتلك العملية من انعكاسات على جودة الأرباح ونمو الشركة ، فكان هذا دافعاً للباحثة نحو تناول تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة مع التطبيق على بيئة الأعمال المصرية، كدراسة إمبريقية باستخدام دراسة الحدث على الشركات المساهمة المصرية.

- في ظل عدم توافر أدلة كافية على تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة في البيئة المصرية، فإن الدراسة الحالية تسهم في سد بعض من تلك الفجوة البحثية في ضوء المعرفة المتاحة لدينا ، وتقديم دليل إمبريقي لتأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة.

- أن توافر أدلة اختبارية عن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة في الشركات المساهمة المصرية يمكن أن يساعد الجهات المنظمة وواضعي المعايير في تركيز جهودهم على المبادرات التي من المحتمل أن تحد من حدوث عمليات إعادة إصدار القوائم المالية بشكل كبير.

٥- خطة الدراسة

انطلاقاً من أهمية الدراسة وتحقيقاً لأهدافها والإجابة على تساؤلاتها البحثية، فقد تم استكمال الدراسة على النحو التالي :

- إعادة إصدار القوائم المالية وعلاقتها بجودة الأرباح ونمو الشركة.
- الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة .
- منهجية الدراسة .
- تحليل نتائج الدراسة .
- خلاصة الدراسة وأهم الفرص الممكنة للدراسات المستقبلية .
- مراجع الدراسة .

٦- إعادة إصدار القوائم المالية وعلاقتها بجودة الأرباح ونمو الشركة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى توفير التأسيس النظري للتأثيرات المحتملة لعملية إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة .

١/٦ : العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وجودة الأرباح

تعتبر جودة الأرباح من المؤشرات الهامة التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم الأداء المالي للشركة من قبل مجموعة واسعة من مستخدمي القوائم المالية، فهي مؤشر يشير إلى مدى قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأرباح الحقيقية للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية (فوزي ، ٢٠١٥) . وتعتبر جودة الأرباح عن الأداء الحقيقي للشركة كونها تعكس مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في توليد الأرباح، وهو ما يساهم في تعزيز مركزها التنافسي ورفع قيمة أسهمها أمام باقي الشركات، فالأرباح هي تمثيل لسياسات الإدارة المستخدمة وتعبير عن كفاءتها التشغيلية والاستثمارية (شعبان ودشلي ، ٢٠٢١) .

ولقد ازداد الاهتمام بقياس جودة الأرباح بعد انهيار عدد كبير من الشركات والبنوك العالمية نتيجة التلاعب بالسجلات المحاسبية وتقديم بيانات غير حقيقية عن الوضع المالي للوحدة الاقتصادية ومن أهم هذه المقاييس: مقياس استمرارية الأرباح، مقياس التحفظ المحاسبي، مقياس الأرباح الخالية من ممارسات إدارة الأرباح، مقياس القدرة على التنبؤ، مقياس ملاءمة القيمة، مقاييس المستحقات، ومقياس جودة الأرباح بالاعتماد على معيار الاقتراب من النقد (عبد الله ، ٢٠٢١) .

ويؤكد (Schipper&Vincent,2003) على أن جودة الأرباح ترتبط بالنمو الاقتصادي، وذلك لأن القرارات الاستثمارية في المشاريع ذات جودة الأرباح العالية تساهم في توزيع أفضل للموارد الاقتصادية، وبالتالي تساهم في خدمة المجتمع والاقتصاد، بينما الأرقام المضللة للدخل تعرقل النمو الاقتصادي وتؤدي إلى سوء استخدام الموارد ورأس المال .

وتعتبر جودة الأرباح ذات أهمية كبيرة للعديد من مستخدمي القوائم المالية مثل المستثمرين الحاليين والمرتبين والمحللين الماليين والدائنين، حيث أنها أرباح ناتجة عن أنشطة الشركة وأعمالها وتعبّر بصدق عن الواقع الحقيقي لأرباح الشركة ، وتوفر بيانات ومعلومات صحيحة وواقعية يتم من خلالها تقييم الأداء المالي للشركة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية والمخاطر التي قد تواجه الشركة في المستقبل، كما أنها تفسر مدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية (Ezat,2019) . وبذلك تعرف جودة الأرباح بدرجة الدقة التي تعكس بها الأرباح القيمة الحقيقية للشركة ، وأوقرة الأرباح على الثبات والاستمرارية والتعبير عن الأداء الحقيقي للشركة وقابليتها على التنبؤ بالأداء المستقبلي للشركة (2018 El-Deeb & Albanna).

ولقد تناول (محمود ، ٢٠٢٠) تعريف جودة الأرباح من خلال خصائص معينة للأرباح مثل الثبات والاستمرارية والقدرة التنبؤية والتحفيز المحاسبي وإدارة الأرباح وجودة الاستحقاقات. وبصفة عامة، فإن الأرباح التي ينظر إليها على أنها ذات جودة عالية هي تلك التي تتمتع بمستوى مرتفع من الثبات والاستمرارية والاستدامة، وتكون أكثر قابلية للتنبؤ بها، وأقل تقلباً، وتتضمن أدنى مستوى من إدارة الأرباح و/أو ارتفاع جودة الاستحقاق .

كما يرتبط مفهوم جودة الأرباح بدقة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية خاصة فيما يتعلق بالأرباح المحاسبية والتدفقات النقدية وخلوها من أي تضليل أو تحريف، وتتسم الأرباح بجودة مرتفعة عندما تكون بعيدة عن إدارة الأرباح التي تتضمن وضع تقديرات غير منطقية وقيود اصطناعية لغرض اخفاء الربح التشغيلي الحقيقي مثل زيادة وتخفيض تقديرات مخصص الديون المشكوك في تحصيلها أو تعجيل وتأجيل الاعتراف ببعض الايرادات والمصروفات (عبد الله ، ٢٠٢١).

وقد أشار (Menicucci,2020) إلى أنه يمكن اعتبار إدارة الأرباح وجودة الأرباح مسألتين مرتبطتين بالتقارير المالية، حيث تمثل إدارة الأرباح جانبا مؤثرا على جودة الأرباح من خلال إدارة الشركة ، وذلك باتخاذ الإدارة خيارات المحاسبة التقديرية التي تعتبر ممارسة إما لتوصيل المعلومات الصحيحة أو تضليلها، حيث أن إيصال المعلومات الصحيحة يمكن أن يحسن من أداء الشركة الحالي والمستقبلي على عكس ذلك التلاعب المتعمد بالأرباح الذي تمارسه الإدارة ضمن الحدود التي تسمح لها المعايير المحاسبية بما يؤدي إلى تشويه المعلومات المقدمة للمستخدمين بما يؤثر على جودة الأرباح. ويشير (Francis et al., 2005) إلى أن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تكون جودة أرباحها ضعيفة وتنطوي على انخفاض في الجودة في السنوات التي تسبق إعادة إصدار القوائم المالية .

ويرى (Plumlee & Yohn,2010) أن ادارة الأرباح أحد الأسباب الرئيسية في الزيادة الملحوظة في عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية يمكن أن تخفض من الربح المقرر أو تزيد من الربح المقرر

وهو ما يعرف بإدارة الأرباح. ويقترح (Srinivasan,2005) أن تعديل تخفيض الربح يرجع إلى أن المحاسبة في السابق كانت متعسفة، بينما تعديل زيادة الربح يرجع إلى أن هناك محاسبة متحفظة أو اتجاه لتصفية الخسائر. ويؤكد (Margetis, 2004) على أن الشركات التي تقوم بإدارة أرباحها تزيد من صعوبة تحديد السوق للمستوى الحقيقي لأرباح هذه الشركات .

وينطوي تعديل الأرباح الذي يزيد من الأرباح المقررة (Upward Restatement) على معلومات إيجابية عن الشركة التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية لأعلى، وأن الوضع المالي للشركة أفضل مما كان في السابق، ويمكن أن يفسر السوق الزيادة في الأرباح المقررة على أنها إشارة موجبة عن الأداء المالي للشركة، كما توفر عملية إعادة إصدار القوائم المالية لأعلى إشارة على أن الأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة يجب أن تتفح لأعلى. بينما ينطوي تعديل الأرباح الذي يخفض من الأرباح المقررة (Downward Restatement) على معلومات سيئة عن الشركة التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية لأسفل ، وأن الوضع المالي للشركة أسوأ مما كان في السابق، ويمكن أن يفسر السوق الانخفاض في الأرباح المقررة على أنها إشارة سالبة عن الأداء المالي للشركة، كما توفر عملية إعادة إصدار القوائم المالية لأسفل إشارة على أن الأرباح المستقبلية المتوقعة للشركة يجب أن تتفح لأسفل . (Margetis,2004) .

إن جودة الأرباح مفهوم واسع النطاق يرتبط بجوانب متعددة أهمها التقييم الموضوعي لمدى دقة وموثوقية تقديرات الأرباح وتمثيلها في القوائم المالية للشركة، حيث أن جودة الأرباح تعتمد على عوامل متنوعة أهمها دقة تقديرات الإيرادات ومراعاة جميع التكاليف والمصروفات بشكل صحيح ، كما أن جودة الأرباح تعكس النزاهة والشفافية في تقديم المعلومات المالية، وتلعب دوراً مهماً في تكوين ثقة المستثمرين والجهات المالية الأخرى، فتوافر ادارة جيدة لجودة الأرباح ، والالتزام الشركة بمعايير المحاسبة والتقارير المالية المعترف بها دولياً تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة، حيث أن أحد أهم العوامل المؤثرة على جودة الأرباح هو وجود ادارة فعالة وجيدة تضمن التسجيل السليم للإيرادات والمصروفات، وهذا يضمن التخطيط والرقابة الجيدة على تحقيق الأرباح بشكل مستمر وموثوق، وذلك لأن توافر ادارة جيدة يعمل على تقييم الاستثمارات والتخلص من العمليات غير الربحة وتخطيط الضرائب والدقة في تطبيق المعايير المحاسبية ، مما يؤدي إلى دوراً حاسماً في تحقيق أرباح عالية الجودة ويضمن استمراريتها (حسن، ٢٠٢٣).

٢/٦ : العلاقة بين إعادة اصدار القوائم المالية ونمو الشركة

باتت الشركات تشكل محاور أساسية في عالم الاقتصاد والمجتمع على حد سواء باختلاف حجمها ونوع القطاع الذي تنشط فيه، ونظرا لإمكانياتها في خلق القيمة

وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات التي تنتجها ومساهمتها في انعاش الاقتصاد، أصبحت مسألة بقائها واستمرارها تشغل العديد من الباحثين والاقتصاديين، وتبين أنه مرهون بنموها. فما دامت الشركة تعرف نموا وارتقاء فهي باقية، وإن تراجعت فإنها تضع نفسها في الهاوية، ومن أهم العوامل التي تساعد الشركة على النمو هو روح المبادرة لدى الإدارة وبراعتها في التوفيق بين خصائص واستراتيجية الشركة مع خصائص البيئة المحيطة بها، وكذلك اختيار شكل نمو مناسب للشركة (داخلي، خارجي) مع الاستغلال الأمثل للفرص من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة (بن قويدر وبن ساسي، ٢٠٢٢).

ويرتبط نمو الشركة بأدائها وما تحققه في نتائج أعمالها التي تنعكس في القوائم المالية ويعبر عنه بربح سنوي. ويعتبر هدفا من الأهداف الأساسية للشركة، والذي ينتج عن النمو في موجودات وإنتاج الشركة وأرباحها، ويؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية. ويشير النمو بالازدياد في حجم الشركة خلال فترة زمنية محددة إذا كان النمو يتركز على الإنتاج (عبد الله، ٢٠٢١).

ويعرف (Durmaz & İlhan, 2015) نمو الشركة بالتطور الكمي والنوعي في الأعمال التجارية، حيث أن النمو الكمي يتمثل في زيادة الإنتاج وعائدات المبيعات وحجم الموارد والاستثمارات. أما النمو النوعي، فيتعلق بتطوير جودة الإنتاج أو جودة العلاقة مع العملاء. وبالتالي يمكن القول أن النمو الكمي هو نتيجة للنمو النوعي، حيث أن الزيادة في الكمية كزيادة الإنتاج والتصدير والمبيعات أو تحسين الجودة نتيجة التنمية مثل خصائص العنصر البشري التي تكون عبارة عن زيادة في الحجم مع تغييرات في خصائصه وصفاته.

ويتمثل نمو الشركة في نوعين من النمو وهما النمو الداخلي والنمو الخارجي. ويعتبر النمو الداخلي نموا اقتصاديا وماليا وتنظيميا يحدث داخل الشركة دون تفاعل خارجي، ويتحقق من خلال عمليات البحث والتطوير للمنتج والأنشطة الحالية وتوسع الشركة باستخدام القدرات الذاتية مثل توسيع المصانع الحالية أو بناء مصانع جديدة وإضافة خطوط إنتاج جديدة، أي الاستثمار المادي حيث تعتمد الشركة على مواردها الخاصة ويتطلب ذلك زيادة رأس مال الشركة ومدخلات الطاقة الإنتاجية وعدد الموظفين وتوسيع قاعدة العملاء وبناء علاقات ناجحة معهم وتقليل المخاطرة. أما النمو الخارجي، فهو تغير في خصائص ومميزات الشركة نتيجة الاندماج والمشاركة مع شركة أخرى (لعجالي، ٢٠١٢; Söllner, 2009).

وهناك عدة مؤشرات تستخدم في قياس نمو الشركة والتعبير عنه، منها ما يتعلق بمدخلات الشركة مثل: نمو الأصول، نمو رأس المال، نمو حقوق الملكية، نمو الأفراد العاملين، خفض التكاليف. ومنها ما يتعلق بمخرجات الشركة مثل: نمو الإنتاج، نمو المبيعات، نمو الإيرادات، نمو القيمة السوقية، نمو صافي الربح، نمو

الربح التشغيلي، نمو توزيعات الأرباح ونمو القيمة الاقتصادية المضافة (Achtenhagen et al,2010).

ومن الجدير بالذكر أن إعادة إصدار القوائم المالية يمكن أن تؤدي إلى تآكل علاقات التعاقد القائمة مثل تلك التي تربط الشركة بمورديها وعملائها (Karpoff et al., 2008) ، وهذا يرجع إلى التأثيرات السلبية على سمعة الشركة الناتجة عن إعادة إصدار القوائم المالية مما يقلل من التدفقات النقدية للشركة، الأمر الذي من شأنه يؤثر سلبًا على نمو الشركة، وخاصة نمو الشركة الممولة داخليًا.

كما أكد (Wu & Park,2009; Graham et al .,2008) على أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تؤثر على سوق الديون، حيث تستخدم البنوك شروط انتمانية أشد صرامة حتى تتغلب على مخاطر التعثر وعدم تماثل المعلومات الناتجة عن تعديلات القوائم المالية وقيام الشركات بإعادة إصدار قوائم مالية معدلة، وينعكس ذلك في زيادة تكلفة القروض البنكية بعد نشر القوائم المالية المعدلة .

ويمكن أن تؤدي عملية إعادة إصدار القوائم المالية إلى ارتفاع تكلفة رأس مال الشركة، وانخفاض قدرة الشركة في الحصول على أموال إضافية من المساهمين، مما يقود الشركة إلى الاعتماد على مصادر تمويل خارجية متمثلة في الديون والاقتراض (Fragoso,et al.,2020). ويرى (Badertscher et al ., 2011) أن ارتفاع تكلفة رأس مال الشركة يمكن عزوها إلى تسبب عمليات إعادة إصدار القوائم المالية في زيادة مخاطر المعلومات التي تواجه المستثمرين بعد إعادة الإصدار، وزيادة مستوى عدم التأكد من خلال جعل القوائم المالية المستقبلية أقل مصداقية ، مما يؤثر على سوق الأسهم .

ويشير (Albring et al ., 2013) إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤثر سلبًا على نمو الشركة، حيث أن إعادة إصدار القوائم المالية يضر بالعلاقات التعاقدية القائمة بين الشركة والأطراف الخارجية مثل عملاء الشركة ومورديها، وهذا يقلل من التدفقات النقدية للشركة، ويؤثر سلبًا على التدفقات النقدية للشركة، كما أن التأثير السلبي على التدفق النقدي يقلل من مستوى الحيازات النقدية الداخلية المتاحة للاستثمار ويعوق قدرة الشركة على متابعة الاستثمارات المربحة المحتملة. كما إعادة إصدار القوائم المالية تخلق حالة من عدم الثقة واليقين، ويؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل الخارجي للشركة، ويحد من قدرة الشركة على الحصول على أموال خارجية أقل تكلفة لتمويل النمو، مما يعيق قدرة الشركة على الاستثمار في مشاريع استثمارية مربحة محتملة . لذا ، فإن عدم القدرة على الوصول إلى تمويل خارجي أقل تكلفة يمكن أن يحد من استثمارات الشركة ويساهم في انخفاض نمو الشركة، وخاصة نمو الشركة الممولة خارجيًا.

كما يؤكد (Albring et al ., 2013) على أن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية ينتج عنها خسائر كبيرة لثروة المستثمرين ، وتدمير ثروة المساهمين، وينعكس ذلك

في الانخفاض في نمو الشركة بسبب زيادة تكلفة التمويل الخارجي، حيث أن إعادة صياغة المحاسبة الاحتمالية تؤدي إلى انخفاض أكبر في نمو الشركة مقارنة بإعادة صياغة المحاسبة بسبب الخطأ .

وترى الباحثة أن هناك العديد من الآثار السلبية التي تنتج عن عمليات إعادة إصدار القوائم المالية، وتؤدي إلى انخفاض نمو الشركة ، حيث تتمثل هذه الآثار فيما يلي :

- رد الفعل السلبي من سوق الأوراق المالية تجاه عمليات إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة، والمتمثل في انخفاض أسعار وعوائد أسهم الشركات وانخفاض قيمتها السوقية ، وذلك نتيجة لانخفاض القيم المتوقعة للأرباح المستقبلية ومعدلات النمو المستقبلية، فضلاً عن انخفاض قيمة التدفقات النقدية المتوقعة ، وهذا يرجع لفقد ثقة المستثمرين في دقة ومصداقية القوائم المالية وجودتها نتيجة عمليات إعادة إصدار القوائم المالية (Aziz,et al.,2017; Hasnan & Marzuki, 2017; Oradi & Izadi,2020) .
 - ارتفاع احتمالات تعرض الشركات للتعثر المالي، حيث تساهم الأضرار الناتجة عن قيام الشركة بإعادة إصدار القوائم المالية في ارتفاع مستوى الشكوك حول مستقبل العمليات التشغيلية في الشركة، وفقد سمعة الشركة وتشويه صورتها ، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع مخاطر تعرض الشركة للتعثر المالي (Wu,et al.,2016) .
 - ارتفاع احتمالات تعرض الشركات للتقاضي من قبل مستخدمي القوائم المالية ، حيث تزداد احتمالات قيام مستخدمي القوائم المالية برفع دعاوى قضائية ضد الشركات التي تقوم بعمليات إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة لوجود أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية متعمدة ناتجة عن عدم مصداقية وعدالة القوائم المالية السابق إصدارها (He,et al.,2018) .
 - اشهار إفلاس الشركة ، قد يؤدي إعادة إصدار القوائم المالية إلى إشهار إفلاس الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية وشطبها من بورصة الأوراق المالية (Palmrose et al. , 2004) . وقد تم إيقاف التعامل مع أسهم شركة المصرية لتجارة الجملة وشركة النقل المباشر وشطبهما من بورصة الأوراق المالية المصرية ، وذلك نتيجة قيام هذه الشركات بتعديل قوائمها المالية (جريدة البورصة ، الأحد ١٧ فبراير ٢٠١٣) .
- وبعد أن تطرقت الباحثة في هذا الجزء من الدراسة إلى العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وكل من جودة الأرباح ونمو الشركة . تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بعرض الدراسات السابقة على المستوى الاختباري عن العلاقات بين متغيرات الدراسة .

٧- الدراسات السابقة واشتقاق فروض الدراسة

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التطرق لبعض الدراسات السابقة عن العلاقات بين متغيرات الدراسة بما يسهم في تطوير فروضها والإجابة عن أسئلتها . وتحقيقاً لأهداف الدراسة قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين من الدراسات، على النحو التالي :

١/٧ : دراسات سابقة اهتمت بدراسة تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح

هدفت دراسة (Hee, 2011) إلى التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على القدرة التنبؤية للأرباح ، واختبار التغيرات في القدرة التنبؤية للأرباح قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك على عينة قوامها ٤٦٥ شركة أمريكية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة الزمنية ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تتسم بزيادة أكبر في استمرارية الأرباح من السنتين قبل الاصدار إلى السنتين بعد الاصدار.

كما ناقشت دراسة (Wiedman & Hendricks, 2013) كيفية قيام الشركات بتحسين مصداقية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من ٣٠٨ شركة أمريكية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٣ . وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تعطي ضوء أخضر وترسل إشارات عن ارتفاع دقة ومصداقية القوائم والتقارير المالية بعد عملية إعادة الإصدار، وذلك من خلال جودة استحقاقات أعلى وإدارة أرباح أقل للأنشطة الحقيقية، حيث أظهرت نتائج الدراسة تحسن وارتفاع جودة الاستحقاقات بشكل ملحوظ بعد إعادة إصدار القوائم المالية، وهذا التحسن غير مرتبط بما إذا كان إجراء التعديل لتصحيح أخطاء الأرباح أو لتصحيح أخطاء بخلاف الأرباح ، كما أظهرت نتائج الدراسة انخفاض ممارسات إدارة الأرباح للأنشطة الحقيقية بشكل كبير بعد إعادة إصدار القوائم المالية. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن جودة الاستحقاق ترتفع بشكل كبير بالنسبة للشركات التي تقوم بتغيير المدير التنفيذي ولكن أقل بالنسبة للشركات التي تتعامل مع مراجع ذو جودة أقل . وأكدت الدراسة على أن الشركات تشير إلى تحسن مصداقية التقرير المالي بعد إعادة إصدار القوائم المالية من خلال جودة استحقاق أعلى وإدارة أرباح حقيقية أقل . وفسرت الدراسة هذه النتيجة من خلال عرض وجهتي نظر. الأولى، وتعكس وجهة نظر التوافق (Compliance View)، والتي تشير إلى أن الشركات تقوم بتعديل وتصحيح أخطائها بهدف التوافق مع القواعد واللوائح التنظيمية وامتثالاً للقوانين فقط . الثانية ، وتعكس وجهة نظر الإشارة (Signaling View) ، والتي تشير إلى أن التحسينات تعتبر أشمل وأكبر وأوسع لتسمح للشركات بإرسال إشارات عن قوائم وتقارير مالية

تتسم بجودة مرتفعة، مما يقلل من عدم الثقة في المعلومات المحاسبية وتخفيض درجة الشك فيها.

وعلى عينة حجمها ١٣٦ شركة مسجلة في بورصة طهران، ناقشت دراسة (Abdoli et al., 2014) ممارسات إدارة الأرباح من خلال إعادة صياغة أرقام الدخل، وذلك بهدف معرفة ما إذا كان المديرين قادرين على تحقيق مكاسب وأرباح باستخدام إعادة صياغة أرقام الدخل أم لا. وقد أظهرت النتائج أن إعادة صياغة أرقام الدخل شكلت إدارة الأرباح بنسبة تصل إلى ٩٥% وأن المديرين يحققون مكاسب من خلال إعادة صياغة أرقام الدخل، كما أظهرت النتائج أن هناك علاقة ايجابية ومعنوية بين إعادة صياغة أرقام الدخل وأرقام المصروفات وإدارة الأرباح، وأرجعت الدراسة السبب في ذلك إلى أن الدخل والمصروفات وما يليها من أرباح يتم حسابها على أساس الاستحقاقات، وتحديد الدخل والمصروفات لا يعتمد بالضرورة على الاستلام والدفع، بينما تُستخدم التوقعات والتقديرات في حساب الأرباح.

كما اختبرت دراسة (Chen et al., 2014) أثر إعادة إصدار القوائم المالية على المحتوى المعلوماتي للأرباح في الأجل القصير على عينة من الشركات الأمريكية خلال الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٧ - ٢٠٠٦. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها تعديلات جوهرية نتيجة لتجاوزات أو تحريفات محاسبية في قوائمها المالية تعاني من انخفاض جوهرية في معامل استجابة الأرباح على مدار فترة تمتد إلى ٣ سنوات بعد إعادة إصدار القوائم المالية. بينما تعاني الشركات التي لديها تعديلات أخرى بخلاف التجاوزات أو التحريفات المحاسبية في قوائمها المالية من انخفاض في معامل استجابة الأرباح لفترة ثلاثة أشهر فقط بعد إعادة إصدار القوائم المالية.

أما دراسة (Files et al., 2014) فقد أجريت على عينة مكونة من ١٢٨٤ مشاهدة لمجموعة من الشركات الأمريكية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٢ - ٢٠٠٨)، وذلك لمعرفة خصائص الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية والآثار السوقية الناجمة عن تكرار عملية إعادة إصدار القوائم المالية. وخلصت الدراسة إلى أن ٣٨% من الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تقوم بتعديل القوائم المالية مرتين على الأقل خلال الفترة الزمنية ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، وأن ٣١% من الشركات التي تكرر عملية إعادة إصدار القوائم المالية تقوم بتعديل القوائم المالية ثلاث أو أربع مرات خلال نفس الفترة، وأن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تحدث بشكل كبير في الشركات التي تتسم بانخفاض جودة أرباحها مسبقاً ولديها جودة محاسبية أقل قبل التعديل.

وعلى نحو مماثل، وفرت نتائج دراسة (عفيفي، ٢٠١٧) دليلاً عن وجود علاقة سالبة بين جودة الأرباح وتعديل القوائم المالية، وأن القوائم المالية المعدلة تعتبر

ذات جودة أرباح أقل من تلك غير المعدلة ، كما أن القوائم المالية المعدلة ربما تعطى إشارة بانخفاض جودة أرباحها عن تلك غير المعدلة ، وذلك على عينة من الشركات المساهمة غير المالية المسجلة بالبورصة المصرية مكونة من ٣٢٣ مشاهدة خلال الفترة الزمنية ٢٠١٣ - ٢٠١٥ ، متضمنة ٤٦ مشاهدة لشركات قامت بتعديل قوائمها المالية، حيث استهدفت الدراسة اختبار خصائص القوائم المالية المعدلة في البيئة المصرية، وقد اختبرت الدراسة العديد من الخصائص ومن ضمنها خاصية جودة الأرباح .

كما فحصت دراسة (Romanus,2019) تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح وانعكاس ذلك على رد فعل السوق على إعلانات إعادة الإصدار، وذلك على عينة مكونة من ٧١٩ شركة أمريكية أعلنت عن إعادة إصدار القوائم المالية الخاصة بها، خلال الفترة الزمنية ١٩٩٧ - ٢٠٠٤ . واستخدمت الدراسة مقاييس الاستحقاقات للإشارة إلى جودة الأرباح . وقد توصلت الدراسة إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح وهو ما يؤثر سلباً على رد فعل السوق، أي أن جودة الأرباح مرتبطة سلباً بردود فعل المستثمرين على إعلانات إعادة الإصدار، حيث أشارت النتائج إلى أن رد فعل السوق تجاه إعلانات إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة يتأثر بشكل كبير بجودة الأرباح قبل إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة، وعلى وجه التحديد، يرتبط مقياس الاستحقاق لجودة الأرباح بشكل كبير وسلبي بردود فعل السوق . وتوفر هذه النتيجة دليلاً على أن المستثمرين لديهم وعي كبير عن الآثار المترتبة على ضعف جودة الأرباح التي تنقلها جودة الاستحقاق ، وأن هذا الوعي ينعكس في أسعار الأسهم قبل الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية المعدلة. كما يوفر ربط جودة الأرباح قبل إعادة الإصدار برد فعل السوق على إعلانات إعادة الإصدار دليلاً أكثر وضوحاً على أن المشاركين في السوق يستخلصون معلومات ثاقبة بشأن الأداء المستقبلي للشركات من مؤشرات جودة الأرباح ثم يقومون بتسعير هذه المعلومات لاحقاً.

وعلى نفس السياق بحثت دراسة (Mohammed et al ., 2020) في العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وإدارة الأرباح ، وذلك على عينة مكونة من ٣٣٩ شركة مدرجة في بورصة (TSE) طهران من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٧ . واعتمدت الدراسة على نموذج جونز (Jones) المعدل (١٩٩٥)، ونموذج كاسزنيك (Kasznik,1999) لقياس إدارة أرباح الاستحقاقات، ونموذج (Roychowdhury,2006) لقياس إدارة الأرباح الحقيقية. وقد أشارت النتائج إلى وجود ارتباط كبير وعلاقة معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية وإدارة الأرباح الحقيقية / الحقيقية. كما أظهرت النتائج أن هناك تغير كبير بين إدارة الأرباح في فترة إعادة إصدار القوائم المالية، وإدارة الأرباح قبل فترة إعادة إصدار القوائم المالية من حيث مبلغ إدارة الأرباح الحقيقية ، بينما لا يوجد تغير كبير في القيمة المطلقة لإدارة الأرباح. علاوة على ذلك، فإن هناك علاقة معنوية موجبة بين إعادة

إصدار القوائم المالية المتناقصة للدخل والقيمة النسبية لإدارة أرباح الاستحقاق وأن هناك علاقة سالبة ومعنوية بين القيمة المطلقة لإدارة الأرباح وإعادة إصدار القوائم المالية المتناقصة للدخل. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وإعادة إصدار القوائم المالية. وأن عملية إعادة إصدار القوائم المالية قد تشير إلى وجود تلاعب في الأرباح من قبل الإدارة، ويجب على المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين فحصها وتوخي الحذر قبل اتخاذ قرارات مهمة عندما يلاحظون أن الشركة لديها إعادة إصدار للقوائم المالية.

أما دراسة (محمود ، ٢٠٢٠) ، فقد هدفت إلى اختبار أثر قيام إدارة الشركات بممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل، وتعتمد اساءة تبويب بنود الإيرادات والمصروفات في قائمة الدخل على جودة الأرباح التشغيلية، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المساهمة المدرجة ببورصة الأوراق المالية المصرية حجمها ١٩ شركة، خلال الفترة الزمنية ٢٠١٢ - ٢٠١٨ بإجمالي (١٣٣) مشاهدة. واعتمدت الدراسة على نموذجين أحدهما يربط بين سوء التبويب المتعمد لبنود المصروفات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية، بينما يربط النموذج الثاني بين سوء التبويب المتعمد لبنود الإيرادات في قائمة الدخل وانعكاس ذلك على جودة الأرباح التشغيلية. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن قيام شركات عينة الدراسة بممارسات ادارة الأرباح من خلال إدارة بنود المصروفات التشغيلية وإدراجها ضمن المصروفات غير التشغيلية، وكذلك إدارة عرض بنود الإيرادات غير التشغيلية وإدراجها ضمن الإيرادات التشغيلية بهدف تضخيم الأرباح التشغيلية ، مما يؤثر بصورة عكسية على جودة الأرباح التشغيلية .

كما استهدفت دراسة (محمد ، ٢٠٢٤) قياس تأثير سببين من أسباب إعادة إصدار القوائم المالية (الصريحة - الضمنية) على المحتوى المعلوماتي للأرباح وسيولة الأسهم وثقة المستثمرين ، وذلك على عينة من الشركات السعودية غير المالية المدرجة في السوق المالية السعودية حجمه ٤٤٠ شركة، خلال الفترة الزمنية الممتدة ٢٠١١-٢٠٢١ . وقد أسفرت نتائج الدراسة على وجود تأثير سلبي معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية الصريحة والضمنية سواء كانت بسبب وجود اخطاء أو تلاعب وتضليل أو مخالفة افصاح لقواعد حوكمة الشركة على كل من المحتوى المعلوماتي للأرباح وسيولة الاسهم وثقة المستثمرين، إلا أن تأثير التلاعب والتضليل كان أكبر سلبية ومعنوية من مخالفة افصاح قواعد حوكمة الشركات.

في ضوء العرض السابق، يمكن للباحثة الوقوف على بعض الاستنتاجات التالية :
يتضح للباحثة بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ما يلي :

- هناك اهتماماً كبيراً بتناول هذا التأثير في البيئة الأجنبية ، كما أن هناك عدداً محدوداً – في حدود علم الباحثة – من الدراسات السابقة التي تناولت تأثير إعادة اصدار القوائم المالية على جودة الأرباح في البيئة العربية .
- في حدود علم الباحثة تم تناول اختبار العلاقة بين جودة الأرباح كمتغير مستقل والقوائم المالية المعدلة كمتغير تابع في بيئة الأعمال المصرية من خلال دراسة واحدة هي دراسة (عفيفي ، ٢٠١٧) ، حيث هدفت الدراسة إلى اختبار أثر خاصية جودة الأرباح على القوائم المالية المعدلة ، بينما هدفت الدراسة الحالية إلى اختبار أثر إعادة اصدار القوائم المالية (متغير مستقل) على جودة الأرباح (متغير تابع). كما أجريت الدراسة في فترة زمنية مختلفة عن الفترة الزمنية للدراسة الحالية ، واستخدمت عينة مختلفة عن العينة التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ، كما اعتمدت دراسة (عفيفي ، ٢٠١٧) على منهجية مختلفة عن المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية ، حيث اعتمدت الباحثة في الدراسة الحالية على منهج الدراسة البعدية Expost ، وتستخدم تصميم القياس القبلي والبعدى مع مجموعة ضابطة (Pretest-Post Control Groupe Design).
- هناك اختلافاً في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة التي تناولت هذه العلاقة ، حيث أن هناك دراسات توصلت إلى وجود تأثير ايجابي لإعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح (Hee, 2011; Wiedman & Hendricks, 2013) . كما أن هناك دراسات توصلت إلى وجود تأثير سلبي لإعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح (Abdoli et al.,2014; Romanus,2019; Mohammed et al .,) (2020) . هذا وقد يرجع الاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة إلى عدة أسباب ، منها على سبيل المثال اختلاف بيئة التطبيق ، اختلاف الفترة الزمنية ، اختلاف حجم العينة ، اختلاف المنهجية المستخدمة ، اختلاف الاختبارات الاحصائية .

ونظراً لوجود هذا الاختلاف في نتائج الدراسات السابقة من ناحية، ووجود عدد قليل من الدراسات السابقة في البيئة المصرية من ناحية أخرى ، فإن تأثير إعادة اصدار القوائم المالية على جودة الأرباح مازال يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة، ويمكن صياغة فرض الدراسة الأول على النحو التالي:

الفرض الأول :-

في الفترة البعدية ، تحقق شركات المجموعة المعالجة (شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية) انخفاضاً في جودة الأرباح أكبر مما تحققه شركات المجموعة الضابطة (شركات لم تقوم بإعادة اصدار قوائمها المالية) .

أي أن :-

جودة الأرباح	<	جودة الأرباح
شركات المجموعة الضابطة		شركات المجموعة المعالجة

جودة الأرباح - جودة الأرباح	<	جودة الأرباح - جودة الأرباح
الضابطة قبل		المعالجة قبل
الضابطة بعد		المعالجة بعد

٢/٧ : دراسات سابقة اهتمت بدراسة تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة

هدفت دراسة (Albring et al ., 2013) إلى اختبار أثر إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة ومصادر التمويل ، وقد استخدمت الدراسة نموذج التخطيط المالي القائم على معيار نمو الشركة من خلال عينة مكونة من ١٠٤٤ شركة أمريكية قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية، وعينة أخرى مطابقة من شركات لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية حجمها ١٠٤٤ شركة. وقد تم تقسيم عينة الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية إلى عینتين فرعيتين من الشركات، أحدهما قامت بتقديم تقارير احتيالية، بينما قامت شركات العينة الفرعية الأخرى بالإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية لتصحيح أخطاء محاسبية سابقة ، وذلك عن الفترة الزمنية الممتدة من ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥ ، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير سلبي لإعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة ، وأن معدلات النمو الإجمالي للشركة تنخفض بعد إعادة إصدار القوائم المالية. كما توصلت الدراسة إلى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تؤدي إلى الإضرار بالعلاقات التعاقدية بين الشركة والأطراف الخارجية مثل عملاء وموردي الشركة، وبالتالي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للشركة بما يؤدي إلى تخفيض مستوى الأرصدة النقدية الداخلية المتاحة للاستثمار. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تقلل من فرص نمو الشركة من خلال زيادة تكلفة التمويل الخارجي، وأن التمويل الخارجي المكلف أو التدهور في التدفقات النقدية الداخلية يعوق قدرة الشركة على متابعة فرص الاستثمار المربحة المحتملة. كما توصلت الدراسة إلى أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية لا تسفر عن آثار متماثلة ، حيث تكون آثارها واضحة بشكل أكبر في الشركات التي تقوم بإعداد تقارير مالية احتيالية عن الشركات التي تقوم بالتعديل لتصحيح اخطاء محاسبية سابقة ، فقد أشارت النتائج إلى أن إعادة إصدار القوائم المالية لا تسفر عن نفس التأثيرات في عینتي الدراسة الفرعيتين، وكان تأثير إعادة إصدار القوائم المالية أكثر وضوحاً بالنسبة لعينة الشركات التي قامت بتقديم تقارير احتيالية من عينة للشركات التي أبلغت عن إعادة إصدار القوائم المالية

لتصحيح أخطاء محاسبية سابقة . كما وجدت الدراسة انخفاضاً في معدلات نمو المبيعات بعد إعادة إصدار القوائم المالية والتي ترجع إلى انخفاض معدلات النمو الممولة خارجياً ، وبينت نتائج الدراسة أن إعادة إصدار القوائم المالية له تأثير سلبي أكبر على معدلات النمو الممولة خارجياً. كما أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤثر سلبيًا على قدرة الشركة على الوصول إلى أموال خارجية أقل تكلفة، مما يعوق قدرة الشركة على القيام باستثمارات مربحة محتملة. أي أن إعادة إصدار القوائم المالية تعوق نمو الشركة من خلال الحد من الوصول إلى التمويل الخارجي الأقل تكلفة.

في ضوء العرض السابق ، يمكن للباحثة الوقوف على بعض الاستنتاجات التالية :

يتضح للباحثة بعد عرض الدراسات السابقة التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة ما يلي :

- ندرة الدراسات الأجنبية والعربية التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة (في حدود علم الباحثة) .
- وجود دراسة أجنبية سابقة واحدة أجريت على عينة من الشركات الأمريكية تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة (Albring et al ., 2013) .

ونظراً لندرة الدراسات السابقة التي تناولت تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة ، فإن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة مازال يحتاج إلى مزيد من البحث والدراسة ، ويمكن صياغة فرض الدراسة الثاني على النحو التالي:

الفرض الثاني :-

في الفترة البعدية، تحقق شركات المجموعة المعالجة (شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية) انخفاضاً في نمو الشركة أكبر مما تحققه شركات المجموعة الضابطة (شركات لم تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية) .

أي أن :-

Δ نمو الشركة شركات المجموعة الضابطة	<	Δ نمو الشركة شركات المجموعة المعالجة
---	---	--

نمو الشركة – نمو الشركة الضابطة بعد الضابطة قبل	<	نمو الشركة – نمو الشركة المعالجة قبل المعالجة بعد
--	---	--

وبعد توفير دعم اختباري أسهم في اشتقاق فروض الدراسة الحالية ، تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بعرض منهجية الدراسة .

٨- منهجية الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح ونمو الشركة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية ، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الباحثة على منهجية دراسة الحدث (إعادة إصدار القوائم المالية) ، الذي من المحتمل أن يكون لها تأثير على كل من جودة الأرباح ونمو الشركة .

١/٨ : مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات غير المالية المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية في عامي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، وذلك بعد استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك من عينة الدراسة، نظراً لاختلاف طبيعة عملها عن مثيلاتها من الشركات غير المالية، وهو ما يخلق صعوبة بشأن القابلية للمقارنة نتيجة الاختلافات في الضوابط والقوانين المنظمة، فضلاً عن طبيعة تقاريرها المالية ، وقد اعتمدت الباحثة على عينة من هذه الشركات المساهمة المصرية وتم تقسيمها إلى مجموعتين من الشركات :

- المجموعة المعالجة *Treatment Group*

مجموعة من الشركات المساهمة المصرية التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية في السنوات ٢٠٢٠، ٢٠٢١ ، وبلغ عدد الشركات التي استطاعت الباحثة توفير البيانات المالية والمحاسبية الخاصة بها ٢٦ شركة موزعة على (٩) قطاعات اقتصادية غير مالية. وقد قامت الباحثة بتحديد شركات المجموعة المعالجة على أساس وجود تعديل في القوائم المالية وإعادة إصدار للقوائم المالية من عدمه .

- المجموعة الضابطة *Control Group*

مجموعة من الشركات المساهمة المصرية التي لم تعيد إصدار قوائمها المالية خلال فترة الدراسة ، وبلغ عدد هذه الشركات ٢٦ شركة مساهمة مصرية تنتمي إلى (٩) قطاعات اقتصادية غير مالية. مع الأخذ في الاعتبار التشابه والتطابق بين شركات مجموعتي الدراسة في نوع الصناعة والقطاع وتقاربهما معاً في الحجم (باستخدام إجمالي الأصول).

أي مع مراعاة التكافؤ بين شركات مجموعتي الدراسة في كل الظروف بقدر المستطاع عدا الظروف المراد اختبار تأثيرها بما يمكن من المقارنة بين المجموعتين، وبالتالي لا بد من وجود تشابه وتكافؤ بين المجموعتين في مختلف الظروف باستثناء عامل وحيد هو " إعادة إصدار القوائم المالية " الذي ينصب تأثيره

على إحدى المجموعتين دون الأخرى. ويوضح الجدول رقم (١) التوزيع القطاعي لشركات عينة الدراسة التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية.

جدول رقم (١)

التصنيف القطاعي لشركات عينة الدراسة التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية

م	القطاع	عدد الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية		إجمالي عدد الشركات	النسبة
		عام ٢٠٢٠	عام ٢٠٢١		
١	الأغذية والمشروبات	٣	٢	٥	١٩,٢%
٢	الاتصالات	١	١	٢	٧,٧%
٣	السياحة والترفيه	١	-	١	٣,٨%
٤	الأدوية والرعاية الصحية	١	١	٢	٧,٧%
٥	المقاولات	١	١	٢	٧,٧%
٦	النقل والشحن	١	١	٢	٧,٧%
٧	الورق والتعبئة والتغليف	٢	١	٣	١١,٥%
٨	العقارات	٥	١	٦	٢٣,١%
٩	الموارد الأساسية	١	٢	٣	١١,٥%
	إجمالي عدد الشركات	١٦	١٠	٢٦	١٠٠%

٢/٨ : : مصادر الحصول على بيانات الدراسة

اعتمدت الباحثة على عدة مصادر للحصول على البيانات اللازمة للدراسة الحالية والمتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي تمثلت في (القوائم والتقارير المالية السنوية)، وذلك من خلال :-

- شركة مصر لنشر المعلومات .
- موقع بورصة الأوراق المالية المصرية www.egx.com
- موقع معلومات مباشر مصر www.mubasher.com
- موقع www.investing.com
- الموقع الإلكتروني لشبكة المعلومات المالية www.misti.net .

٣/٨ السلسلة الزمنية للدراسة

امتدت السلسلة الزمنية للدراسة إلى ٤ سنوات قبل وبعد (الحدث) إعادة إصدار القوائم المالية في الشركات [سنتين قبل إعادة إصدار القوائم المالية وسنتين بعد إعادة إصدار القوائم المالية]، واعتبار السنوات (٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) سنوات أساس (سنوات

الحدث) ، حيث أن تاريخ الحدث هو تاريخ إعادة إصدار القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة المصرية .

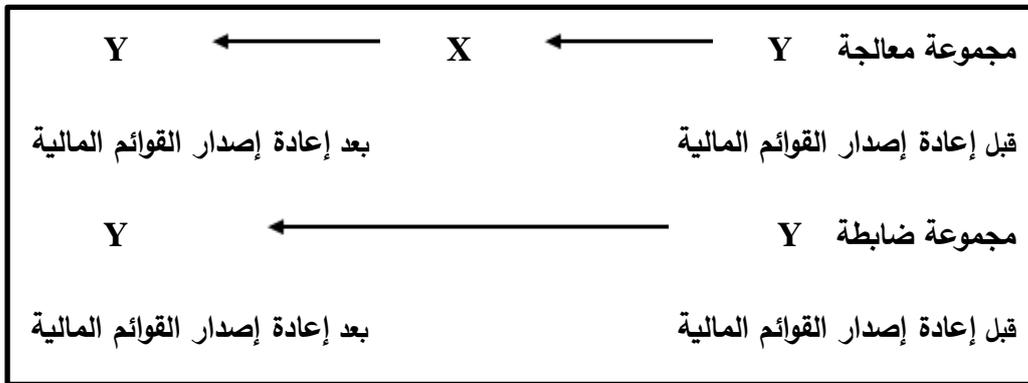
٤/٨ : تصميم الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها اعتمدت الباحثة في تصميم الدراسة على منهج الدراسة البعدية Expost ، الذي اتبعته دراسة (عبد المنعم ، ٢٠٠٧ ، Balakrishnan et al., 1996) ، ويمكن اعتباره قريباً من المنهج التجريبي عندما لا يتوافر في هذا الأخير صفة العشوائية والتي تعتبر أساس تصميم التجارب ، كما أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية حدثت بالفعل على بعض الشركات المساهمة المصرية. وقد استخدمت الباحثة تصميم القياس القبلي والبعدى مع مجموعة ضابطة (Pretest-Post Control Groupe Design) ، ويتمثل تصميم الدراسة في الشكلين التاليين :



شكل (١)

المصدر : من إعداد الباحثة



شكل (٢)

المصدر : من إعداد الباحثة

وتجدر الإشارة إلي أن :-

X : المتغير المستقل (إعادة إصدار القوائم المالية)
Y : المتغير التابع : جودة الأرباح ، نمو الشركة

وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على تصميم قبل وبعد الحدث (إعادة إصدار القوائم المالية) مع وجود مجموعة ضابطة Before – After With Group Control ، حتى لا يكون هناك بعض العوامل أو المتغيرات الدخيلة التي تؤثر على نتائج الدراسة، فمن مزايا هذا التصميم أنه يحقق الصدق الداخلي، حيث أنه ينجح في عزل الأثر الذي أحدثه المتغير المستقل (إعادة إصدار القوائم المالية) على المتغيرات التابعة (جودة الأرباح ، معدل نمو الشركة) دون تشوش أو تأثير بآثار المتغيرات الأخرى غير المتضمنة في نموذج الدراسة ، كما أنه يضبط الأثر الأساسي لمهددات الصدق الداخلي المتمثلة في تأثير عامل الزمن ، عامل النضج ، عامل الاختبار ، عامل التسرب ، وعامل الانحدار الإحصائي (أبو العز ، ٢٠١٨ ، العاصي ، ١٩٩٧) .

٥/٨ : التعريف الإجرائي لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول رقم (٢) وصفاً لمتغيرات الدراسة الحالية والتعريف الإجرائي لها، حيث يتم قياس المتغيرات التابعة والذي يتمثل في جودة الأرباح ونمو الشركة، والمتغير المستقل الذي يتمثل في إعادة إصدار القوائم المالية على النحو التالي :

جدول (٢)

التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة

مصدر البيانات	التعريف الإجرائي للمتغيرات	المتغيرات	
		رمز المتغير	اسم المتغير
المتغيرات التابعة :			
مخرجات تشغيل نموذج (Jones) المعدل*	تقاس من خلال مقياس عكسي يتمثل في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح للشركة i في العام t ، ويتم قياسها باستخدام نموذج (Jones) المعدل (محمد ، ٢٠١٦ ، خالد ، ٢٠٢٠).	EQ _{it}	جودة الأرباح
التقرير المالي السنوي للشركة	يستخدم معدل نمو المبيعات (SG _{it}) كمقياس يوضح نمو الشركة في السوق ، ويتم قياسه من خلال نسبة التغير في المبيعات ، والتي يتم حسابها من خلال المعادلة التالية : (مبيعات الشركة في نهاية الفترة – مبيعات الشركة في بداية الفترة) ÷ مبيعات الشركة في بداية الفترة (Akintoye,2019: Al-dhamari & Gill & Mathur,2011: Ismail,2015).	FG _{it}	نمو الشركة

	يتم قياس نمو الشركة من خلال معدل نمو الأصول (AG it) في السنة الحالية عن السنة السابقة ، ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية : (إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة – إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة) ÷ إجمالي أصول الشركة في بداية الفترة (Pathak & Gupta, 2021)		
المتغير المستقل :			
التقرير المالي السنوي للشركة	متغير وهمي يساوي القيمة (1) في حالة أن الشركة قامت بإعادة إصدار القوائم المالية ، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك ، أي في حالة أن الشركة لم تقم بإعادة إصدار القوائم المالية (Xu & Kong, 2019; Qasem et al.,2020; Mun, 2022) .	RESTAT _{it}	إعادة إصدار القوائم المالية

* يتم قياس إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج (Jones) المعدل (The Modified Jones Model)، وقد أشارت العديد من الدراسات (مثل : محمد ، ٢٠١٦ ، النمر ، ٢٠٢٠ ، خالد ، ٢٠٢٠) إلى أنه من أفضل النماذج المستخدمة في الكشف عن ادارة الأرباح ، حيث عدل (Dechow et al.,1995) على نموذج (Jones, 1991) بإضافة التغير في الذمم المدينة عند حساب الاستحقاقات غير الاختيارية ، وافترض أن معامل الاستحقاقات الاختيارية أقل قيمة من معامل الاستحقاقات غير الاختيارية ، وبالتالي تعتبر الاستحقاقات الاختيارية أكثر عرضة لتلاعب الادارة ، كما يعتبر هذا النموذج مقياساً صالحاً لإدارة الأرباح . ووفقاً لنموذج (Jones, 1991) والمعدل من قبل (Dechow et al., 1995)، يتم الكشف عن ادارة الأرباح وقياس الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

١- حساب إجمالي الاستحقاقات (Total Accruals):

يتم حساب إجمالي الاستحقاقات من خلال المعادلة (1) التالية؛

$$TA_{i,t} = NIBE_{i,t} - CFO_{i,t} \quad (1)$$

حيث أن:

- $TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).
- $NIBE_{i,t}$: صافي الدخل قبل البنود الغير العادية للشركة (i) في الفترة (t).
- $CFO_{i,t}$: صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

أي أن :

إجمالي الاستحقاقات = (صافي الدخل قبل البنود الغير العادية (الاستثنائية) - صافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية)

٢- استخدام نموذج (Jones,1991) المعدل:

يتم تقدير نموذج الانحدار (2) التالي المقترح من نموذج (Jones) المعدل (Dechow et al.,1995)، والذي من خلاله سوف يتم حساب الاستحقاقات غير الاختيارية:

$$\frac{TA_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} = \alpha 1 \left[\frac{1}{Assets_{i,t-1}} \right] + \alpha 2 \left[\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} \right] + \alpha 3 \left[\frac{PPE_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} \right] + \varepsilon_{i,t} \quad (2)$$

حيث أن:

- $TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).
- $\Delta REV_{i,t}$: التغير في الإيرادات للشركة (i) في الفترة (t).
- $\Delta REC_{i,t}$: التغير في المدينين للشركة (i) في الفترة (t).
- $PPE_{i,t}$: إجمالي الأجهزة والمعدات والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t).
- $Assets_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t-1).
- $\varepsilon_{i,t}$: بواقي نموذج الانحدار، وتعبر عن الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

وقد تم قسمة جميع متغيرات نموذج الانحدار (2) على إجمالي أصول الشركة في الفترة السابقة بهدف إلغاء أثر الفروق بين أحجام الشركات.

٣- حساب الاستحقاقات غير الاختيارية (Non- Discretionary Accruals):

يتم حساب الاستحقاقات غير الاختيارية (NDA) لكل شركة من شركات العينة وذلك باستخدام معاملات نموذج الانحدار السابق كما في المعادلة (3) التالية:

$$NDA_{t,i} = \hat{\alpha}_1 \frac{1}{Assets_{i,t-1}} + \hat{\alpha}_2 \frac{\Delta Rev_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} + \hat{\alpha}_3 \frac{PPE_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} \quad (3)$$

حيث أن:

- $NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).
- $\hat{\alpha}_1, \hat{\alpha}_2, \hat{\alpha}_3$: معاملات الانحدار (Coefficients) للمتغيرات الثلاثة في النموذج (2).

٤ - حساب الاستحقاقات الاختيارية (Discretionary Accruals):

يتم حساب الاستحقاقات الاختيارية (DA) لكل شركة من خلال حساب الفرق بين الاستحقاقات الإجمالية والاستحقاقات غير الاختيارية.

$$DA_{i,t} = \frac{TA_{i,t}}{Assets_{i,t-1}} - NDA_{i,t} \quad (4)$$

حيث أن:

- $DA_{i,t}$: الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).
- $TA_{i,t}$: إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t).
- $Assets_{i,t-1}$: إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة ($t-1$).
- $NDA_{i,t}$: الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t).

ويتم استخدام القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمقياس لإدارة الأرباح.

وبعد عرض منهجية الدراسة، وكذلك التعريف الإجرائي للمتغيرات، سوف تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بتحليل نتائج الدراسة من احصاءات وصفية ونتائج اختبار الفروض .

٩ - تحليل النتائج

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات مشكلة الدراسة ، وذلك من خلال :

- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح ونمو الشركة بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (المجموعة المعالجة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية.
- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح ونمو الشركة بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل إعادة إصدار القوائم المالية .

- تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح ونمو الشركة بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) بعد إعادة إصدار القوائم المالية .
 - تحديد ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية في جودة الأرباح ونمو الشركة بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية
- وقد تم الاعتماد على برنامج الإحصاء للعلوم الاجتماعية (SPSS) الإصدار (29) لتحليل بيانات الدراسة . وبناء عليه تم استخدام الطرق الإحصائية التالية :
- الإحصاءات الوصفية الملائمة مثل : الوسط الحسابي الذي يعد أحد مقاييس النزعة المركزية، والانحراف المعياري الذي يعد أحد مقاييس التشتت.
 - اختباري (Shapiro-Wilk ، Kolmogorov-Smirnov) ، والرسوم البيانية (Q-Q Plot) للتحقق من الحالة الطبيعية لعينة الدراسة الحالية.
 - اختبار Levene's للتحقق من تجانس التباين بين المجموعتين المعالجة والضابطة.
 - اختبار كاي تربيع للاستقلالية للتحقق من استقلالية المجموعتين عن بعضهما البعض.
 - اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين التقدير القبلي والبعدي للمجموعة المعالجة بسبب إعادة إصدار القوائم المالية.
 - اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المعالجة والضابطة مرة قبل اعادة الاصدار، ومرة بعد اعادة الاصدار.
 - اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لتحديد ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المعالجة والضابطة بسبب إعادة إصدار القوائم المالية قبل وبعد اعادة الاصدار.

١/٩ : تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على جودة الأرباح

١/١/٩ : الاختبارات التحقيقية لمتغير جودة الأرباح

يجب أولاً التحقق من توافر شروط اختبارات الإحصاء الاستدلالي، وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات التحقيقية، والتي تتمثل فيما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي

قامت الباحثة بدراسة التوزيع الطبيعي للمجموعتين المعالجة والضابطة باستخدام الطريقة العددية والطريقة البيانية. فبالنسبة للطريقة العددية، تم استخدام

اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لمقارنة النتائج في العينة بمجموعة من الدرجات الموزعة بشكل طبيعي بنفس المتوسط والانحراف المعياري. ويوضح الجدول رقم (٣) نتيجة اختبار الوضع الطبيعي للمجموعتين المعالجة والضابطة.

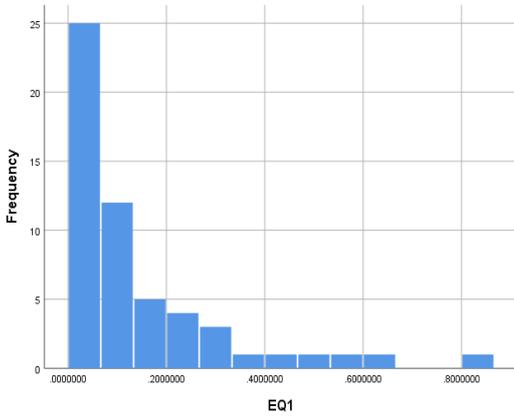
جدول (٣)

إحصائيات الحالة الطبيعية أحادية المتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية

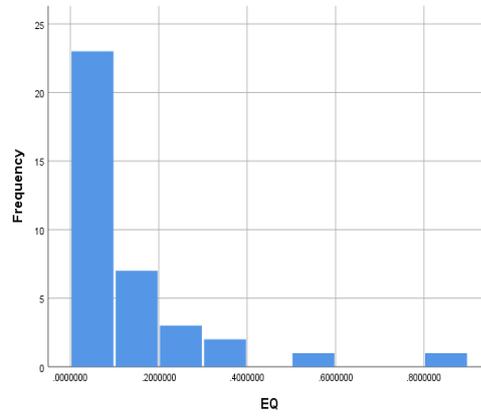
اختبار Shapiro-Wilk			اختبار Kolmogorov-Smirnova			ن	السنة	المتغير
مستوى الدلالة	درجات الحرية	إحصائية الاختبار	مستوى الدلالة	درجات الحرية	إحصائية الاختبار			
0.000	55	0.753	0.000	٥٥	0.214	32	2020	القيمة المطلقة
0.000	37	0.678	0.000	37	0.245	20	2021	للاستحقاقات الاختيارية

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

تشير نتائج الجدول رقم (٣) أن إحصائية الاختبارين (Kolmogorov-Smirnov ، Shapiro-Wilk) للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١%. مما يُشير إلى أن متغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) لا يتبع التوزيع الطبيعي.



عام ٢٠٢٠



عام ٢٠٢١

شكل (٣)

شكل مدرج تكراري متغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية

أما بالنسبة للطريقة البيانية، يتضح من الشكل رقم (٣) أن متغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) لا يتبع التوزيع الطبيعي،

وذلك لأنه لا يأخذ شكل الجرس متساوي الجانبين، وبناءً على ذلك يجب أن يكون التحليل القياسي لا معلمي.

- اختبار ثبات التباين بين المجموعتين المعالجة والضابطة

تم التحقق من تجانس التباين بين المجموعتين المعالجة والضابطة باستخدام اختبار Levene's. وقد تم الحصول على النتائج كما هو موضح في الجدول (٤).

جدول (٤)

نتائج اختبار تجانس التباينات بين المجموعتين المعالجة والضابطة

المتغير	السنة	ن	إحصائية F	درجات الحرية ١	درجات الحرية ٢	الدلالة الإحصائية
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2020	32	1.152	1	279	0.287
	2021	20	0.586	1	39	0.449

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لإحصائية F كانت أكبر من (0.05)، أي غير دالة إحصائياً للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين المجموعتين المعالجة والضابطة قبل إعادة إصدار القوائم المالية، وعليه كانت المجموعتين المعالجة والضابطة متجانستين في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قبل إعادة إصدار القوائم المالية.

- اختبار الاستقلالية بين المجموعتين المعالجة والضابطة

استخدمت الدراسة اختبار (كاي^٢) للاستقلالية (χ^2)، وذلك للتحقق من استقلالية المجموعتين المعالجة والضابطة عن بعضهما البعض. ويظهر الجدول رقم (٥) نتيجة اختبار الاستقلالية بين المجموعتين كما يلي :

جدول (٥)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلالية بين المجموعتين المعالجة والضابطة

متغيرات الدراسة	السنة	ن	إحصائية χ^2	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2020	32	60.00	59	0.439
	2021	20	39.00	38	0.425

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يظهر الجدول رقم (٥) نتائج اختبار (كاي^٢) ومستويات المعنوية المصاحبة له، وتشير النتائج إلى أن قيمة (كاي^٢) تساوى (٦٠,٠٠) عام ٢٠٢٠، وذلك عند درجة حرية ٥٩، وأن مستوى المعنوية يساوى (٠,٤٣٩). كما تشير النتائج إلى أن قيمة (كاي^٢) تساوى (٣٩,٠٠) عام ٢٠٢١، وذلك عند درجة حرية ٣٨، وأن مستوى المعنوية يساوى (٠,٤٢٥)، ويعنى ذلك أن الدلالة الإحصائية لإحصائية كاي تربيع

أكبر من (0.05)، أي غير دالة إحصائياً لمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية. مما يشير إلى وجود استقلالية بين المجموعتين المعالجة والضابطة.

٢/١/٩ : نتائج اختبار فرض الدراسة الأول

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (المجموعة المعالجة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (المجموعة المعالجة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية عامي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ تم استخدام اختبار ويلكوكسون للعينات المرتبطة (Wilcoxon signed ranks)، وهو اختبار لا معلمي بديل لاختبار T للعينات المرتبطة (Paired sample t-test) المعلمي، حيث يُستخدم للمقارنة وقياس الفروق بين مجموعتين مرتبطتين بالنسبة لمتغير واحد (أي قياس قبلي وبعدي)، وبالتالي فهو يهدف إلى بيان ما إذا كان متوسط قيم القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية في العامين ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ للمجموعة المعالجة متساوي تقريباً، وأن أية اختلافات بينهما تعزى للصدفة ويمكن توقعها، أم أن المتوسطات بين التقديرين مختلفة والفروق بينها جوهرية والتي قد ترجع إلى إعادة إصدار القوائم المالية.

ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ونظراً لتحقق ذلك سوف تكون فروض الاختبار هي : الفرض الصفري، عدم وجود فروق جوهرية بين التقديرين القبلي والبعدي للمجموعة. مقارنة بالفرض البديل، بوجود فروق جوهرية بين التقدير القبلي والبعدي للمجموعة. وبالتالي يمكن التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية في الجدول (٦) التالي:

جدول (٦)

نتائج اختبار ويلكوكسون لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين غير مستقلتين قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

المجموعة	المتغيرات	السنة	إعادة إصدار القوائم المالية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدالة الإحصائية	القرار
المعالجة	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2020	قبل	0.0884	0.100	0.1462	0.0705	2.231	0.032**	توجد فروق دالة إحصائياً
			بعد	0.2345	0.354					
		2021	قبل	0.0974	0.028	0.1879	0.0780	1.896	0.073*	توجد فروق دالة إحصائياً
			بعد	0.2853	0.347					
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1% ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% * الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%										

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يعرض الجدول رقم (٦) الاحصاء الوصفي لمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) للمجموعة المعالجة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية، وقد أظهرت النتائج أن هناك ارتفاع (انخفاض) في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح) بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث بلغت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢٠ (٠,٠٨٨٤) ، وبعد إعادة الإصدار (٠,٢٣٤٥) ، بانحراف معياري (٠,١٠٠) ، (٠,٠٣٥٤) على الترتيب. كما بلغت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢١ (٠,٠٩٧٤) ، وبعد إعادة الإصدار (٠,٢٨٥٣) ، بانحراف معياري (٠,٠٢٨) ، (٠,٣٤٧) على الترتيب.

كما تشير نتائج الجدول رقم (٦) أن قيمة إحصائية Z لاختبار ويلكوسون للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية جاءت دال إحصائياً عند مستوى ٥% عام ٢٠٢٠ ، ١٠% عام ٢٠٢١ ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود اختلافات بين التقديرين قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التقديرين قبل وبعد إعادة الإصدار. كما أن هذا الاختلاف في صالح (غير صالح) التقدير البعدي للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح). وهذا يعني أن إعادة إصدار القوائم المالية قد أثرت تأثيراً إيجابياً (سلبياً) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح) ، حيث إن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ قد أسهمت في إحداث تغيرات جوهرية في جودة الأرباح أدت إلى انخفاض جودة الأرباح .

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين مستقلتين قبل إعادة إصدار القوائم المالية اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، وهو اختبار لا معلمي (ذو توزيع حر) قوي وبديل فعال لاختبار "T test". ويتم استخدامه عندما لا تقي البيانات بمتطلبات الاختبار المعلمي (أي إذا لم يتم توزيع البيانات بشكل طبيعي، أو إذا كانت البيانات عبارة عن قياسات على مقياس ترتيبي). وهو يُستخدم لبحث مدي وجود اختلافات جوهرية بين متوسط مجموعتين. وبالتالي يُستخدم في حالة وجود مجموعتين فقط ($K = 2$)، كما يمكن استخدامه بفعالية مع العينات الصغيرة. وتنطبق افتراضات الاختبارات اللامعلمية على اختبار Mann-Whitney، فيجب أن تكون الملاحظات مستقلة، وأن يكون المتغير التابع مستمر، وأن تكون العينتين الفرعيتين مستقلتين، وتكون البيانات ترتيبية .

جدول (٧)
نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات
الاختيارية بين متوسطات عينتين مستقلتين قبل إعادة إصدار القوائم المالية

المتغيرات	السنة	ن	المجموعة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدلالة الإحصائية	القرار
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2020	32	المعالجة	0.0884	0.100	0.0143	0.0836	0.381	0.705	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.1027	0.313					
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2021	20	المعالجة	0.0974	0.028	0.0161	0.0844	0.377	0.708	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.1135	0.148					
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1% ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% * الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%										

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

بينت الإحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (٧) عدم وجود تغير جوهري أو ملحوظ في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين المجموعتين المعالجة والضابطة قبل إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢٠ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٠٨٨٤) بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,١٠٢٧) . كما أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢١ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٠٩٧٤) ، في حين بلغ في المجموعة الضابطة (٠,١١٣٥) .

كما تشير نتائج الجدول رقم (٧) إلى أن قيمة الدلالة لإحصائية (Z) للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية جاءت أكبر من قيمة الدلالة ٠,٠٥ ، أي أن (P-Value > 0.05) ، حيث جاء اختبار مان ويتني غير دال إحصائياً ، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية بأن توزيع القيم للمجموعتين متساوي. وبالتالي نستنتج عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المعالجة والضابطة بالنسبة للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية قبل إعادة إصدار القوائم المالية.

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) بعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين غير مستقلتين بعد إعادة إصدار القوائم المالية اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney). وهو كما سبق ذكره اختبار لا معلمي بديل لاختبار (T Test) المعلمي. حيث يُستخدم للمقارنة وإيجاد الفروق بين مجموعتين مستقلتين بالنسبة لمتغير واحد. وبالتالي فهو يهدف إلى بيان ما إذا كان متوسط قيم جودة الأرباح بين المجموعتين المعالجة والضابطة متساوي تقريباً، وأن أية اختلافات بينهما تعزى للصدفة ويمكن توقعها، أم أن المتوسطات بين هاتين

المجموعتين مختلفة والفروق بينها جوهريّة والتي قد ترجع إلى إعادة إصدار القوائم المالية .

وهنا يكون الفرض الصفري، أن متوسط قيم المجموعتين متساوي تقريباً. مقارنة بالفرض البديل، بأن قيم متوسط المجموعتين غير متساوي. وبالتالي يمكن التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية في الجدول (٨) التالي:

جدول (٨)

نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفروق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين مستقلتين بعد إعادة إصدار القوائم المالية

المتغير	السنة	ن	المجموعة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدلالة الإحصائية	القرار
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2020	32	المعالجة	0.2345	0.354	0.1152	0.0601	2.090	0.034**	توجد فروق دالة إحصائياً
			الضابطة	0.1193	0.295					
القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية	2021	20	المعالجة	0.2853	0.347	0.1640	0.0459	2.299	0.031**	توجد فروق دالة إحصائياً
			الضابطة	0.1213	0.193					
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1% ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% * الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%										

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

بينت الاحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (٨) وجود تغير جوهري وارتفاع ملحوظ في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية في المجموعة المعالجة عن المجموعة الضابطة بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢٠ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٢٣٤٥) بانحراف معياري بلغ (٠,٣٥٤) . بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,١١٩٣) بانحراف معياري (٠,٢٩٥) . كما أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢١ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٢٨٥٣) بانحراف معياري (٠,٣٤٧) ، في حين بلغ في المجموعة الضابطة (٠,١٢١٣) بانحراف معياري (٠,١٩٣) .

كما تشير نتائج الجدول رقم (٨) إلى أن قيمة إحصائية Z لاختبار مان ويتني للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية دال إحصائياً عند مستوى ٥% عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود فروق جوهريّة في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين المجموعتين المعالجة والضابطة، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق جوهريّة بين المجموعتين المعالجة والضابطة في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) . كما أن هذه الاختلافات تكون في صالح (غير صالح) المجموعة المعالجة بالنسبة للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح)، مما يتضمن أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، عام ٢٠٢١ قد أثرت بالإيجاب (السلب) على القيمة المطلقة

للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح). وبالتالي من النتائج الواردة بالجدول (٨)، خلصت الباحثة أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ يبدو أنها تزيد (تخفض) من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح).

- نتائج اختبار الفرق بين عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفرق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية ، اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات المجموعتين المعالجة والضابطة. ويعرض الجدول رقم (٩) الاحصاء الوصفي لمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) في شركات المجموعة المعالجة وشركات المجموعة الضابطة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية .

جدول رقم (٩)

نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفرق في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة)

القرار	الدالة الإحصائية	Z قيمة المحسوبة	الفرق ٢-١ (٣)	الشركات الضابطة				الشركات المعالجة				المتغير	السنة		
				الفرق بين متوسطين (٢)	بعد إعادة الإصدار		قبل إعادة الإصدار		الفرق بين متوسطين (١)	بعد إعادة الإصدار				قبل إعادة الإصدار	
					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي			الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
توجد فروق دالة إحصائية	0.010**	2.283	0.1295	0.0166	0.295	0.1193	0.313	0.1027	0.1461	0.354	0.2345	0.100	0.0884	2020	القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية
	0.021**	2.162	0.1801	0.0078	0.193	0.1213	0.148	0.1135	0.1879	0.347	0.2853	0.028	0.0974	2021	
				*** الفرق دالة عند مستوى معنوية 1%				** الفرق دالة عند مستوى معنوية 5%				* الفرق دالة عند مستوى معنوية 10%			

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

يعرض الجدول رقم (٩) الاحصاء الوصفي لمتغير القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية في شركات المجموعة المعالجة وشركات المجموعة الضابطة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية . وقد لوحظ وجود ارتفاع في قيم المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية في شركات المجموعة المعالجة عن شركات المجموعة الضابطة بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢٠ قد ارتفع من ٠,٠٨٨٤ ، قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٢٣٤٥ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة المعالجة ، بينما ارتفع متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ارتفاعاً طفيفاً من ٠,١٠٢٧ ، قبل إعادة الإصدار إلى ٠,١١٩٣ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة

كما أظهرت النتائج أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عام ٢٠٢١ قد ارتفع من ٠,٠٩٧٤ قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٢٨٥٣ بعد إعادة الإصدار في المجموعة المعالجة ، بينما ارتفع متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ارتفاعاً طفيفاً من ٠,١١٣٥ قبل إعادة الإصدار إلى ٠,١٢١٣ بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة .

ولاختبار معنوية الفرق بين متوسطات المجموعتين المعالجة والضابطة ، اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney). وتشير نتائج الجدول رقم (٩) إلى أن قيمة إحصائية Z لاختبار مان ويتني للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية دال إحصائياً عند مستوى ٥% عام ٢٠٢٠، ٢٠٢١، حيث اتضح معنوية الفرق للقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عند مستوى معنوية ٥% ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود فروق جوهرية في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية بين المجموعتين المعالجة والضابطة، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق جوهرية بين المجموعتين المعالجة والضابطة في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (مقياس عكسي لجودة الأرباح) . مما يعنى أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، عام ٢٠٢١ قد أثرت بالإيجاب (السلب) على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح). كما أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ يبدو أنها ترفع (تخفض) من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح).

وتشير النتائج السابق عرضها إلى وجود تأثير إيجابي (سلبي) معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح) ، أي أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تخفض وتقلل من جودة الأرباح ، وتتسق تلك النتيجة مع العديد من الدراسات السابقة (مثل : عفيفي، ٢٠١٧ ، محمود ، Mohammed et al., 2020 ; Romanus ,2019 ; Chen et al ٢٠٢٠ Abdoli et al.,2014 .,2014 ; Files et al., 2014) ، بينما تأتي على النقيض مما توصلت إليه دراسات أخرى (مثل : Wiedman & Hendricks, 2013;Hee, 2011). ويمكن للباحثة تفسير النتيجة السابقة ، بأن الشركات التي يكون لديها تعديلات جوهرية نتيجة لتجاوزات أو تحريفات محاسبية في قوائمها المالية تعاني من انخفاض جودة الأرباح بعد إعادة إصدار قوائمها المالية. ويرجع ذلك نتيجة لعدم وجود ادارة جيدة وفعالة تضمن التسجيل الدقيق للإيرادات والمصروفات، وتضمن التخطيط السليم والرقابة الجيدة لتحقيق الأرباح بشكل مستمر، وعدم التزام الشركة بتطبيق معايير المحاسبة المعترف بها دولياً .

وفى ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن تلك النتائج تدعم الفرض الأول للدراسة " في الفترة البعدية ، تحقق شركات المجموعة المعالجة (شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية) انخفاضاً في جودة الأرباح أكبر مما تحققه شركات المجموعة

الضابطة (شركات لم تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية) ، وبذلك يتم قبول الفرض الأول للدراسة .

٢/٩ : تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة

١/٢/٩ : الاختبارات التحقيقية لمتغير نمو الشركة

يجب أولاً التحقق من توافر شروط اختبارات الإحصاء الاستدلالي، وذلك من خلال مجموعة من الاختبارات التحقيقية، والتي تتمثل فيما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي

قامت الباحثة بدراسة التوزيع الطبيعي للمجموعتين المعالجة والضابطة باستخدام الطريقة العددية والطريقة البيانية. فبالنسبة للطريقة العددية، تم استخدام اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk لمقارنة النتائج في العينة بمجموعة من الدرجات الموزعة بشكل طبيعي بنفس المتوسط والانحراف المعياري. ويوضح الجدول رقم (١٠) نتيجة اختبار الوضع الطبيعي للمجموعتين المعالجة والضابطة.

جدول (١٠)

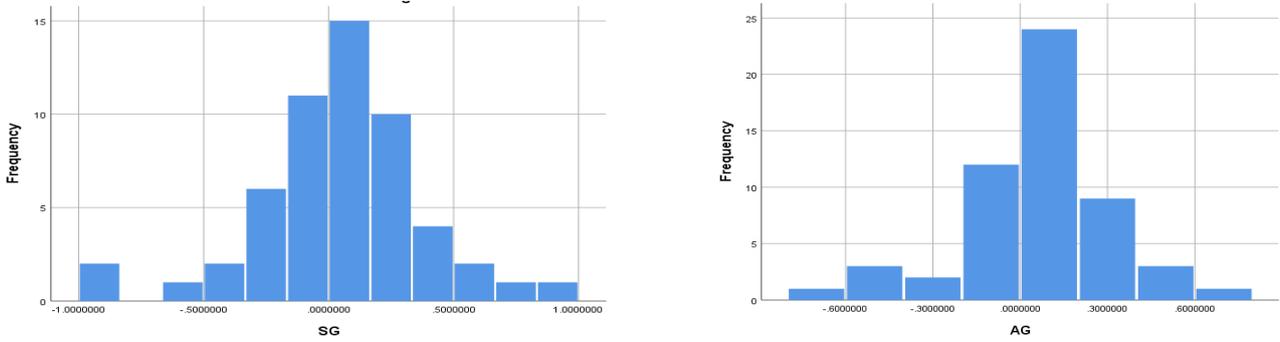
إحصائيات الحالة الطبيعية أحادية المتغير نمو الشركة

اختبار Shapiro-Wilk			اختبار Kolmogorov-Smirnova			ن	السنة	المتغير
مستوى الدلالة	درجات الحرية	إحصائية الاختبار	مستوى الدلالة	درجات الحرية	إحصائية الاختبار			
0.140	55	0.967	0.200	٥٥	0.099	32	2020	معدل نمو المبيعات (SG)
0.000	55	0.929	0.000	٥٥	0.133			معدل نمو الأصول (AG)
0.001	37	0.881	0.036	37	0.149	20	2021	معدل نمو المبيعات (SG)
0.001	37	0.876	0.001	37	0.192			معدل نمو الأصول (AG)

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

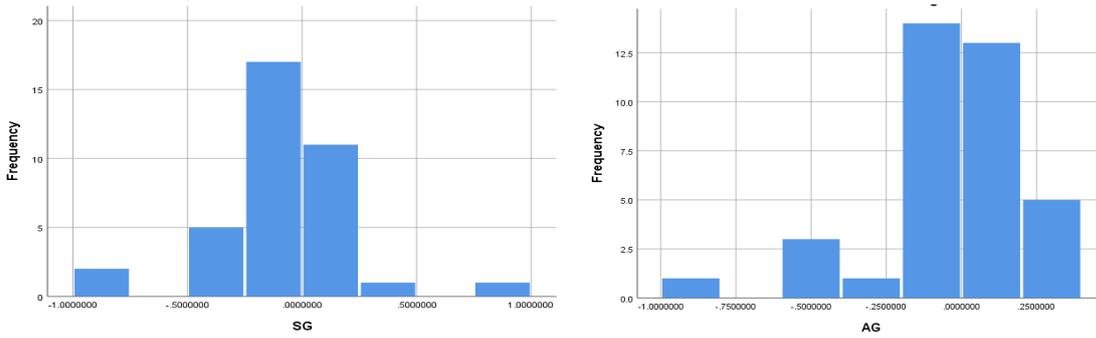
تشير نتائج الجدول رقم (١٠) أن كلا الاختبارين (Shapiro-Wilk ، Smirnova) لهما قيمة p أكبر من (٠,٠٥) لمعدل نمو المبيعات (SG) عام ٢٠٢٠. مما يشير إلى قبول فرضية العدم والتي تنص على أن متغير معدل نمو المبيعات يتبع التوزيع الطبيعي ، وعلى النقيض جاءت إحصائيات الاختبارين (Shapiro-Wilk ، Kolmogorov-Smirnova) لهما قيمة p أقل من (٠,٠٥) لمعدل نمو المبيعات (SG) عام ٢٠٢١ ، مما يُشير إلى رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن متغير معدل نمو المبيعات لا يتبع التوزيع الطبيعي. كما جاءت إحصائيات الاختبارين لمعدل نمو الأصول (AG) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ١% ، وذلك في عام ٢٠٢٠ ، عام ٢٠٢١. مما

يُشير إلى رفض فرضية العدم وبالتالي قبول الفرضية البديلة والتي تنص على أن متغير معدل نمو الأصول لا يتبع التوزيع الطبيعي.



شكل (٤)

شكل مدرج تكراري نمو الشركة في عينة إعادة الإصدار عام ٢٠٢٠



شكل رقم (٥)

شكل مدرج تكراري نمو الشركة في عينة إعادة الإصدار ٢٠٢١

ولاتخاذ قرار بشأن الحالة الطبيعية للعينة بيانياً، يتضح من الشكل رقم (٤) أن معدل نمو الأصول (AG) لا يتبع التوزيع الطبيعي، وذلك لأنه لا يأخذ شكل الجرس متساوي الجانبين، والعكس بالنسبة لمتغير معدل نمو المبيعات (SG). كما يتضح من الشكل رقم (٥) أن معدل نمو الأصول (AG)، ومعدل نمو المبيعات (SG). لا يتبعان التوزيع الطبيعي، وذلك لأنهما لا يأخذان شكل الجرس متساوي الجانبين، وبالتالي نستنتج من ذلك أن متغيرات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وأن التحليل القياسي يجب أن يكون لا معلمي.

- اختبار ثبات التباين بين المجموعتين المعالجة والضابطة

تم التحقق من تجانس التباين بين المجموعتين المعالجة والضابطة باستخدام اختبار Levene's. وقد تم الحصول على النتائج كما هو موضح في الجدول (١١).

جدول (١١)

نتائج اختبار تجانس التباينات بين المجموعتين المعالجة والضابطة

متغيرات الدراسة	السنة	ن	إحصائية F	درجات الحرية ١	درجات الحرية ٢	الدلالة الإحصائية
معدل نمو المبيعات (SG)	2020	32	0.006	1	279	0.939
معدل نمو الأصول (AG)			0.678	1	279	0.414
معدل نمو المبيعات (SG)	2021	20	6.305	1	39	0.017
معدل نمو الأصول (AG)			1.736	1	39	0.196

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يشير الجدول رقم (١١) إلى أن قيمة الدلالة الإحصائية لإحصائية F كانت أكبر من (٠,٠٥) ، أي غير دالة إحصائياً لنمو الشركة. مما يشير إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بشكل عام بين المجموعتين المعالجة والضابطة قبل إعادة إصدار القوائم المالية. وبناءً عليه كانت المجموعتين المعالجة والضابطة متجانستين في معدل نمو الشركة قبل إعادة إصدار القوائم المالية.

- اختبار الاستقلالية بين المجموعتين

استخدمت الدراسة اختبار (كاي^٢) للاستقلالية (χ^2) ، وذلك للتحقق من استقلالية المجموعتين المعالجة والضابطة عن بعضهما البعض . ويظهر الجدول رقم (١٢) نتيجة اختبار الاستقلالية بين المجموعتين كما يلي :

جدول (١٢)

نتائج اختبار كاي تربيع للاستقلالية بين المجموعتين المعالجة والضابطة

متغيرات الدراسة	السنة	ن	إحصائية χ^2	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
معدل نمو المبيعات (SG)	2020	32	59.00	59	0.439
معدل نمو الأصول (AG)			63.00	59	0.441
معدل نمو المبيعات (SG)	2021	20	52.00	38	0.619
معدل نمو الأصول (AG)			42.62	38	0.327

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

يظهر الجدول رقم (١٢) نتائج اختبار (كاي^٢) ومستويات المعنوية المصاحبة له، وتشير النتائج إلى أن قيمة (كاي^٢) لمعدل نمو المبيعات تساوى (٥٩,٠٠) ، عند درجة حرية ٥٩ ، ومستوى معنوية يساوى (٠,٤٣٩) ، وبلغت قيمة (كاي^٢) لمعدل نمو الأصول (٦٣,٠٠) ، عند درجة حرية ٥٩ ، ومستوى معنوية (٠,٤٤١) ،

وذلك في عام ٢٠٢٠. كما تشير النتائج إلى أن قيمة (كاي^٢) لمعدل نمو المبيعات تساوي (٥٢,٠٠) ، عند درجة حرية ٣٨ ، ومستوى معنوية يساوي (٠,٦١٩) ، وبلغت قيمة (كاي^٢) لمعدل نمو الأصول (٤٢,٠٠) ، عند درجة حرية ٣٨ ، ومستوى معنوية (٠,٣٢٧) ، وذلك في عام ٢٠٢١ . وهذا يعني أن الدلالة الإحصائية لإحصائية كاي تربيع كانت أكبر من (٠,٠٥) ، أي غير دالة إحصائياً للمتغيرات. مما يشير إلى وجود استقلالية بين المجموعتين المعالجة والضابطة.

٢/٢/٩ : نتائج اختبار فرض الدراسة الثاني

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين غير مستقلتين قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في نمو الشركة بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (المجموعة المعالجة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية عامي ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ تم استخدام اختبار ويلكوكسون للعينات المرتبطة (Wilcoxon signed ranks)، وهو اختبار لا معلمي بديل لاختبار T للعينات المرتبطة (Paired sample t-test) المعلمي، حيث يُستخدم للمقارنة وقياس الفروق بين مجموعتين مرتبطتين بالنسبة لمتغير واحد (أي قياس قبلي وبعدي)، وبالتالي فهو يهدف إلى بيان ما إذا كان متوسط قيم معدل نمو الشركة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية في العامين ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ للمجموعة المعالجة متساوي تقريباً، وأن أية اختلافات بينهما تعزى للصدفة ويمكن توقعها، أم أن المتوسطات بين التقديرين مختلفة والفروق بينها جوهرية والتي قد ترجع إلى إعادة إصدار القوائم المالية.

ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها أن المتغيرات لا تتبع التوزيع الطبيعي، ونظراً لتحقق ذلك سوف تكون فروض الاختبار هي : الفرض الصفري، عدم وجود فروق جوهرية بين التقديرين القبلي والبعدي للمجموعة. مقارنة بالفرض البديل، بوجود فروق جوهرية بين التقدير القبلي والبعدي للمجموعة. وبالتالي يمكن التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية في الجدول (١٣) التالي:

جدول (١٣)

نتائج اختبار ويلكوكسون لقياس الفروق في نمو الشركة بين متوسطات عينتين غير مستقلتين (المجموعة المعالجة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

المجموعة	المتغيرات	السنة	ن	إعادة إصدار القوائم المالية	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدلالة الإحصائية	القرار
المعالجة	معدل نمو المبيعات (SG)	2020	16	قبل	0.3699	1.550	-0.4366	0.1069	-2.012	0.050*	توجد فروق دالة إحصائياً
				بعد	-0.0667	0.310					
	معدل نمو الأصول (AG)	2020	16	قبل	0.3837	1.720	-0.4483	0.0612	2.023	0.048**	توجد فروق دالة إحصائياً
				بعد	-0.0646	0.233					

توجد فروق دالة إحصائياً	0.040**	-2.136	0.1132	0.1339	0.375	-0.0646	قبل	10	2021	معدل نمو المبيعات (SG)
					0.399	0.0693	بعد			معدل نمو الأصول (AG)
توجد فروق دالة إحصائياً	0.046**	-2.121	0.2381	-0.4438	2.211	0.4201	قبل	10	2021	معدل نمو الأصول (AG)
					0.289	-0.0237	بعد			
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1%			** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5%			* الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%				

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

يعرض الجدول رقم (١٣) الاحصاء الوصفي لمتغيرات معدل نمو الشركة للمجموعة المعالجة قبل وبعد اعادة اصدار القوائم المالية ، وقد أظهرت النتائج أن هناك انخفاض في معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، حيث بلغ متوسط معدل نمو المبيعات قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢٠ (٠,٣٦٩٩) ، وبعد إعادة الإصدار (-٠,٠٦٦٧) ، بانحراف معياري (١,٥٥٠) ، (٠,٣١٠) على الترتيب. بينما بلغ متوسط معدل نمو الأصول قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢٠ (٠,٣٨٣٧) ، وبعد إعادة الإصدار (-٠,٠٤٦٤) ، بانحراف معياري (١,٧٢٠) ، (٠,٢٣٣) على الترتيب. في حين أظهرت نتائج الجدول رقم (١٣) ارتفاع طفيف في معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢١ ، حيث بلغ متوسط معدل نمو المبيعات قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢١ (-٠,٠٦٤٦) بانحراف معياري (٠,٣٧٥) ، وبعد إعادة الإصدار (٠,٠٦٩٣) بانحراف معياري (٠,٣٩٩). بينما بلغ متوسط معدل نمو الأصول قبل إعادة الإصدار عام ٢٠٢١ (٠,٤٢٠١) بانحراف معياري (٢,٢١١) ، وبعد إعادة الإصدار (-٠,٠٢٣٧) بانحراف معياري (٠,٢٨٩).

كما تشير نتائج الجدول رقم (١٣) إلى أن قيمة إحصائية Z لاختبار ويلكوسون لمعدل نمو المبيعات جاءت دالة إحصائياً عند مستوى ١٠% عام ٢٠٢٠ ، ٥% عام ٢٠٢١ ، كما جاءت قيمة إحصائية Z لاختبار ويلكوسون لمعدل نمو الأصول دالة إحصائياً عند مستوى ٥% عام ٢٠٢٠ ، وعام ٢٠٢١ ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود اختلافات بين التقديرين قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التقديرين قبل وبعد إعادة الإصدار. كما أن هذا الاختلاف في غير صالح التقدير البعدي لمعدل نمو الشركة ، بينما كان في صالح التقدير القبلي لمعدل نمو الشركة. وهذا يعني أن إعادة إصدار القوائم المالية قد أثرت بالسلب على معدل نمو الشركات ، حيث أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ قد أسهمت في إحداث انخفاض جوهري في معدل نمو الشركة بعد إعادة الإصدار.

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في نمو الشركة بين متوسطات عينتين مستقلتين قبل إعادة إصدار القوائم المالية اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney)، وهو اختبار لا معلمي (ذو توزيع حر) قوي وبديل فعال لاختبار "T test". ويتم استخدامه عندما لا تفي البيانات بمتطلبات الاختبار المعلمي (أي إذا لم يتم توزيع البيانات بشكل طبيعي، أو إذا كانت البيانات عبارة عن قياسات على مقياس ترتيبي). وهو يُستخدم لبحث مدي وجود اختلافات جوهرية بين متوسط مجموعتين. وبالتالي يُستخدم في حالة وجود مجموعتين فقط ($K = 2$)، كما يمكن استخدامه بفعالية مع العينات الصغيرة. وتنطبق افتراضات الاختبارات اللامعلمية على اختبار Mann-Whitney؛ فيجب أن تكون الملاحظات مستقلة، وأن يكون المتغير التابع مستمر، وأن تكون العينتين الفرعيتين مستقلتين، وتكون البيانات ترتيبية.

جدول (١٤)

نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفروق في نمو الشركات بين متوسطات عينتين مستقلتين قبل إعادة إصدار القوائم المالية

المتغيرات	السنة	ن	المجموعة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدلالة الإحصائية	القرار
معدل نمو المبيعات (SG)	2020	32	المعالجة	0.3699	1.550	0.1511	0.3108	0.486	0.629	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.2188	0.830					
معدل نمو الأصول (AG)	2020	32	المعالجة	0.3837	1.720	0.3102	0.3081	1.007	0.318	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.0735	0.279					
معدل نمو المبيعات (SG)	2021	32	المعالجة	-0.0646	0.375	-0.0776	0.1509	-0.514	0.610	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.0130	0.561					
معدل نمو الأصول (AG)	2021	32	المعالجة	0.4201	2.211	0.4109	0.4962	0.828	0.413	لا توجد فروق دالة إحصائية
			الضابطة	0.0092	0.185					
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1% ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% * الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%										

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

بينت الإحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (١٤) عدم وجود تغير جوهري أو ملحوظ في معدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول بين المجموعتين المعالجة والضابطة قبل إعادة إصدار القوائم المالية، حيث أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢٠، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٣٦٩٩)، بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٢١٨٨). وبلغ متوسط معدل نمو الأصول في المجموعة المعالجة (٠,٣٨٣٧)، بينما بلغ في المجموعة الضابطة

(٠,٠٧٣٥) . كما أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢١ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (-٠,٠٦٤٦) ، في حين بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٠١٣٠) . وبلغ متوسط معدل نمو الأصول في المجموعة المعالجة (٠,٤٢٠١) ، بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٠٠٩٢)

كما تشير نتائج الجدول رقم (١٤) إلى أن قيمة إحصائية Z لاختبار مان ويتني لمعدل نمو الأصول ومعدل نمو المبيعات غير دال إحصائياً، مما يشير إلى قبول الفرضية الصفرية بأن توزيع القيم للمجموعتين متساوي. وبالتالي نستنتج عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين المعالجة والضابطة بالنسبة لمعدل نمو الشركات قبل إعادة إصدار القوائم المالية.

- نتائج اختبار الفروق بين متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) بعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في نمو الشركات بين متوسطات عينتين مستقلتين بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney). وهو كما سبق ذكره اختبار لا معلمي بديل لاختبار (T Test) المعلمي. حيث يُستخدم للمقارنة وإيجاد الفروق بين مجموعتين مستقلتين بالنسبة لمتغير واحد. وبالتالي فهو يهدف إلى بيان ما إذا كان متوسط قيم معدل نمو الشركة بين المجموعتين المعالجة والضابطة متساوي تقريباً، وأن أية اختلافات بينهما تعزى للصدفة ويمكن توقعها، أم أن المتوسطات بين هاتين المجموعتين مختلفة والفروق بينهما جوهرية والتي قد ترجع إلى إعادة إصدار القوائم المالية . وهنا يكون الفرض الصفرى، أن متوسط قيم المجموعتين متساوي تقريباً. مقارنة بالفرض البديل، بأن قيم متوسط المجموعتين غير متساوي. وبالتالي يمكن التحقق من تأثير إعادة إصدار القوائم المالية في الجدول (١٥) التالي:

جدول (١٥)

نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفروق في نمو الشركات بين متوسطات عينتين مستقلتين بعد إعادة إصدار القوائم المالية

المتغيرات	السنة	ن	المجموعة	المتوسط	الانحراف المعياري	متوسط الفروق	الانحراف المعياري للفروق	قيمة Z المحسوبة	الدلالة الإحصائية	القرار
معدل نمو المبيعات (SG)	2020	32	المعالجة	-0.0667	0.310	-0.5259	0.2757	-1.908	0.065*	توجد فروق دالة إحصائياً
			الضابطة	0.4593	1.488					
معدل نمو الأصول (AG)	2020	32	المعالجة	-0.0646	0.233	-0.3549	0.1709	-2.077	0.045**	توجد فروق دالة إحصائياً
			الضابطة	0.2903	0.931					
معدل نمو المبيعات (SG)	2021	20	المعالجة	0.0693	0.399	-0.6248	0.2927	-2.135	0.044**	توجد فروق دالة إحصائياً
			الضابطة	0.6941	1.215					

توجد فروق دالة إحصائياً	0.035**	-2.251	0.2982	-0.6712	0.289	-0.0237	المعالجة			معدل نمو الأصول (AG)
					1.291	0.6475	الضابطة			
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1%			** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5%			* الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%				

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

بينت الإحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (١٥) وجود تغيرات في نمو الشركات بين المجموعتين المعالجة والضابطة بعد إعادة إصدار القوائم المالية ، وانخفاض في نمو الشركات في المجموعة المعالجة عن المجموعة الضابطة ، حيث أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢٠ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (-٠,٠٦٦٧) ، بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٤٥٩٣) . وبلغ متوسط معدل نمو الأصول عام ٢٠٢٠ في المجموعة المعالجة (-٠,٠٦٤٦) ، بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٢٩٠٣) . كما أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢١ ، قد بلغ في المجموعة المعالجة (٠,٠٦٩٣) ، في حين بلغت في المجموعة الضابطة (٠,٦٩٤١) . وبلغ متوسط معدل نمو الأصول عام ٢٠٢١ في المجموعة المعالجة (-٠,٠٢٣٧) ، بينما بلغ في المجموعة الضابطة (٠,٦٤٧٥)

كما تشير نتائج الجدول رقم (١٥) إلى أن قيمة إحصائية Z لاختبار مان ويتني لمعدل نمو الأصول ومعدل نمو المبيعات دال إحصائياً ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود فروق جوهرية في معدل نمو الشركات بين المجموعتين المعالجة والضابطة، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق جوهرية بين المجموعتين المعالجة والضابطة في معدل نمو الشركات. كما أن هذه الاختلافات تكون في صالح المجموعة الضابطة بالنسبة لمعدل نمو الشركة ، مما يدل على أن إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، عام ٢٠٢١ قد أثرت بالسلب على معدل نمو الأصول ومعدل نمو المبيعات ، كما أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ يبدو أنها تعيق من معدل نمو الشركة.

- نتائج اختبار الفروق بين عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية

لقياس الفروق في نمو الشركة بين عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة) قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية ، اعتمدت الدراسة على اختبار مان ويتني (Mann-Whitney) ، لاختبار معنوية الفرق بين متوسطات المجموعتين المعالجة والضابطة. ويعرض الجدول رقم (١٦) الإحصاء الوصفي لمتغير معدل نمو الشركة في شركات المجموعة المعالجة وشركات المجموعة الضابطة قبل وبعد إعادة إصدار القوائم المالية .

جدول رقم (١٦)
نتائج اختبار Mann-Whitney لقياس الفروق في نمو الشركة بين
متوسطات عينتين مستقلتين (المعالجة والضابطة)

القرار	الدلالة الاحصائية	قيمة Z المحسوبة	الفروق ٢-١ (٣)	الشركات الضابطة				الشركات المعالجة				المتغيرات			
				الفروق بين متوسطين (٢)	بعد اعادة الاصدار		قبل اعادة الاصدار		الفرق بين متوسطين (١)	بعد اعادة الاصدار			قبل اعادة الاصدار		
					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
توجد فروق دالة إحصائية	0.021**	-1.889	-0.6771	0.2405	1.488	0.4593	0.830	0.2188	-0.4366	0.310	-0.0667	1.550	0.3699	2020	معدل نمو المبيعات
	0.033**	-2.246	-0.6651	0.2168	0.931	0.2903	0.279	0.0735	-0.4483	0.233	-0.0646	1.720	0.3837		معدل نمو الأصول
توجد فروق دالة إحصائية	0.042**	-2.187	-0.5472	0.6811	1.215	0.6941	0.561	0.0130	0.1339	0.399	0.0693	0.375	-0.0646	2021	معدل نمو المبيعات
	0.000***	-2.154	-1.0821	0.6383	1.291	0.6475	0.185	0.0092	-0.4438	0.289	-0.0237	2.211	0.4201		معدل نمو الأصول
*** الفروق دالة عند مستوى معنوية 1% ** الفروق دالة عند مستوى معنوية 5% * الفروق دالة عند مستوى معنوية 10%															

المصدر : مخرجات برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS).

بينت الاحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (١٦) وجود انخفاض في قيم المتوسط الحسابي لمعدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول في شركات المجموعة المعالجة عن شركات المجموعة الضابطة بعد اعادة اصدار القوائم المالية ، حيث أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢٠ قد انخفض من ٠,٣٦٩٩ ، قبل اعادة الاصدار إلى -٠,٠٦٦٧ ، بعد اعادة الاصدار في المجموعة المعالجة ، بينما ارتفع متوسط معدل نمو المبيعات من ٠,٢١٨٨ ، قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٤٥٩٣ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة . وعلى نفس السياق ، أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو الأصول عام ٢٠٢٠ قد انخفض من ٠,٣٨٣٧ ، قبل إعادة الإصدار إلى -٠,٠٦٤٦ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة المعالجة ، بينما ارتفع متوسط معدل نمو الأصول من ٠,٠٧٣٥ ، قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٢٩٠٣ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة .

كما أظهرت الاحصاءات الوصفية التي تم عرضها في الجدول رقم (١٦) أن متوسط معدل نمو المبيعات عام ٢٠٢١ قد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من -٠,٠٦٤٦ ، قبل اعادة الاصدار إلى ٠,٠٦٩٣ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة المعالجة ، بينما ارتفع متوسط معدل نمو المبيعات ارتفاعاً ملحوظاً من ٠,٠١٣٠ ، قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٦٩٤١ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة . وعلى نفس السياق ، أظهرت النتائج أن متوسط معدل نمو الأصول عام ٢٠٢١ قد انخفض من ٠,٤٢٠١ ، قبل إعادة الإصدار إلى -٠,٠٢٣٧ ، بعد إعادة الإصدار في المجموعة المعالجة ،

بينما ارتفع متوسط معدل نمو الأصول من ٠,٠٠٩٢ قبل إعادة الإصدار إلى ٠,٦٤٧٥ بعد إعادة الإصدار في المجموعة الضابطة .

وتظهر نتائج الجدول رقم (١٦) أن قيمة إحصائية Z لاختبار مان ويتني لمعدل نمو المبيعات ومعدل نمو الأصول دال إحصائياً عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، مما يُشير إلى رفض الفرض الصفري بعدم وجود فروق جوهرية في معدلات نمو الشركة بين المجموعتين المعالجة والضابطة، وبالتالي قبول الفرض البديل بوجود فروق جوهرية بين المجموعتين المعالجة والضابطة في نمو الشركة. مما يعني أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية عام ٢٠٢٠ ، عام ٢٠٢١ قد أثرت بالسلب على نمو الشركات، وأدت إلى انخفاض نمو الشركات .

وتشير النتائج السابق عرضها إلى وجود تأثير سلبي معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على نمو الشركة أي أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تعيق من معدل نمو الشركة ، وتتسق تلك النتيجة مع دراسة (Albring et al ., 2013) . ويمكن للباحثة تفسير النتيجة السابقة بأن إعادة إصدار القوائم المالية يمكن أن تؤدي إلى تآكل العلاقات التعاقدية القائمة بين الشركة والأطراف الخارجية مثل عملاء الشركة ومورديها ويضر بها، وهذا يرجع إلى التأثيرات السلبية على سمعة الشركة الناتجة عن إعادة إصدار القوائم المالية ، مما يقلل من التدفقات النقدية للشركة، ويقلل من مستوى الحيازات النقدية الداخلية المتاحة للاستثمار ويعوق قدرة الشركة على متابعة الاستثمارات المريرة المحتملة. كما إعادة إصدار القوائم المالية تخلق حالة من عدم الثقة واليقين، ويؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل الخارجي للشركة، ويحد من قدرة الشركة على الحصول على أموال خارجية أقل تكلفة لتمويل النمو، مما يعيق قدرة الشركة على الاستثمار في مشاريع استثمارية مريرة محتملة . لذا ، فإن عدم القدرة على الوصول إلى تمويل خارجي أقل تكلفة يمكن أن يحد من استثمارات الشركة ويساهم في انخفاض نمو الشركة ، الأمر الذي من شأنه يؤثر سلباً على نمو الشركة .

وفي ضوء ما سبق يتضح للباحثة أن تلك النتائج تدعم الفرض الثاني للدراسة " في الفترة البعيدة ، تحقق شركات المجموعة المعالجة (شركات قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية) انخفاضاً في معدل نمو الشركة أكبر مما تحققه شركات المجموعة الضابطة (شركات لم تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية) ، وبذلك يتم قبول الفرض الثاني للدراسة .

وبعد الانتهاء من تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة ، تقوم الباحثة في الجزء التالي من الدراسة بتقديم خلاصة موجزة لهذه الدراسة، واقتراح العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لدراسات مستقبلية .

١٠- خلاصة الدراسة وأهم الفرص الممكنة للدراسات المستقبلية .

١/١٠ : خلاصة الدراسة

لاقت ظاهرة إعادة إصدار القوائم المالية اهتماماً ملحوظاً خاصة بعد حدوث العديد من الأزمات والفضائح المالية لبعض الشركات العالمية الكبرى . وتعد هذه الظاهرة من الظواهر التي تؤثر بشكل سلبي على ثقة مستخدمي القوائم المالية، حيث أنها تؤدي إلى انخفاض مصداقية القوائم المالية، كما أنها اعلناً رسمياً بأن القوائم المالية السابق إصدارها تحتوي على أخطاء وتحريفات جوهرية، ولم يتم اعدادها وعرضها وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً ، أو مخالفة لمعايير المحاسبة المتعارف عليها ، ولم تتم مراجعتها وفقاً لمعايير المراجعة المهنية، الأمر الذي من شأنه يؤدي إلى ضعف ثقة مستخدمي القوائم المالية في جودة المعلومات المحاسبية، وما لذلك من آثار سلبية على قرارات مستخدمي تلك القوائم المالية كمصدر للمعلومات .

ولقد ناقشت الدراسة الحالية مشكلة إعادة إصدار القوائم المالية وأثرها على جودة الأرباح ونمو الشركة، حيث أن إعادة إصدار القوائم المالية قد ينتج عنها تراجع المستثمرين عن التعامل مع الأسواق المالية في ظل عدم الثقة في مصداقية ودقة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية التي تفصح عنها الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وهذا ما دفع الباحثة لدراسة تلك المشكلة خاصة بعد اكتشاف حالات الغش المحاسبي، وما تلاه من إفلاس وانهيار العديد من الشركات العالمية التي قامت بتحريف قوائمها المالية عن عمد أو أساءت تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة، مما أدى إلى عرض القوائم المالية بشكل غير عادل ولا يتوافق مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

وقد استهدفت الدراسة الحالية التحقق من تأثير حدث إعادة إصدار القوائم المالية على كل من جودة الأرباح ونمو الشركة ، حيث اعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على نموذج (Jones, 1991) المعدل من قبل (Dechow et al., 1995) كقياس عكسي يتمثل في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كقياس لإدارة الأرباح . كما استخدمت الدراسة معدل نمو المبيعات ، ومعدل نمو الأصول للكشف عن نمو الشركة .

وأجريت الدراسة على عينة من الشركات غير المالية المساهمة المصرية مكونة من ٥٢ شركة مساهمة مصرية تنتمي إلى ٩ قطاعات اقتصادية ، حيث تم تقسيم عينة الدراسة إلى مجموعتين من الشركات : الأولى، وهي المجموعة المعالجة وتتكون من ٢٦ شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية في عام ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ . أما المجموعة الثانية ، وهي المجموعة الضابطة وتتكون من ٢٦ شركة لم تقم بإعادة إصدار قوائمها المالية، والمجموعتان متماثلتان من حيث الحجم ونوع القطاع.

ومن أجل اختبار فروض الدراسة، اعتمدت الدراسة على تصميم القياس القبلي والبعدي مع مجموعة ضابطة (القياس القبلي والبعدي للحدث "إعادة إصدار القوائم المالية" مع مجموعة ضابطة). كما اعتمدت الدراسة على اختبار ويلكوكسون (Wilcoxon)، واختبار مان ويتني (Mann-Whitney) لاختبار فروض الدراسة .

وتوفر الدراسة دليلاً إمبريقياً على وجود تأثير إيجابي (سلبى) معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (جودة الأرباح)، أي أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تخفض وتقلل من جودة الأرباح. كما توفر الدراسة دليلاً إمبريقياً على وجود تأثير سلبى معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على معدل نمو الشركة أي أن عملية إعادة إصدار القوائم المالية تعيق من نمو الشركة.

٢/١٠ : أهم الفرص الممكنة للدراسات المستقبلية

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج ، ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات التي يمكن أن تشكل أساساً لبحوث ودراسات مستقبلية ، ويتمثل أهمها فيما يلي :

- أثر تعديل القوائم المالية على تنبؤ الإدارة بالأرباح المستقبلية.
- العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإعادة إصدار القوائم المالية.
- العلاقة بين الثقة الزائدة لمجلس الإدارة وإعادة إصدار القوائم المالية وانعكاس ذلك على عوائد الأسهم.
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على فترة إبطاء المراجعة وأسعار الأسهم وتكلفة حقوق الملكية .
- أثر إعادة إصدار القوائم المالية على استقلال مراقب الحسابات .
- العلاقة بين تغطية المحللين الماليين واستمرارية الأرباح في ظل الدور المعدل لإعادة إصدار القوائم المالية .
- العلاقة بين تعقيد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية .
- أثر العلاقة بين مكافآت المدير التنفيذي وتوقيت الإعلان عن إعادة إصدار القوائم المالية على استمرارية الأرباح .

١١ - مراجع الدراسة

١/١١ : المراجع العربية

الأضم ، ميسم جهاد حامد .(٢٠١٤). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح : دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهمة العامة. *رسالة ماجستير*، قسم المحاسبة، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن.

السهلي، محمد سلطان .(٢٠٠٦) . إدارة الربح في الشركات السعودية. مجلة الإدارة العامة، ٤٦(٣) : ٥٤٥-٥١٣ .

الشريف ، اقبال عدنان . أبو عجيلة ، عماد .(٢٠٠٩) . العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمة المؤسسية. *أبحاث المؤتمر السابع لجامعة الزرقاء الخاصة*، الأردن.

العاصي ، شريف أحمد . (١٩٩٧). *مناهج البحث العلمي منظور ادارى وتسويقي* ، المؤلف ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

النمر ، فاطمة سعيد سعد على .(٢٠٢٠) . أثر تطبيق حوكمة الشركات على ادارة الأرباح في البنوك المصرية : دراسة اختبارية . *رسالة دكتوراه* ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

أبو العز، محمد السعيد أبو العز. (٢٠١٨) . *طرق البحث الإمبريقي في المحاسبة* ، المؤلف ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

بن قويدر، سندس . بن ساسي ، محمد ثابت .(٢٠٢٢). العوامل المؤثرة في النمو الداخلي للشركات : دراسة حالة عينة شركات المساهمة الجزائرية خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٩. *مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص مالية مؤسسية*، قسم علوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.

بني خلف ، عمر عبدالله أحمد .(٢٠١٧). أثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان . *رسالة ماجستير*، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن .

توفيق، أحمد محمد شوقي محمد فهمي .(٢٠٢٤). الدور الوسيط لغموض التقارير المالية في العلاقة بين التغير في أسعار صرف العملات وإعادة إصدار القوائم المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية . *مجلة البحوث المحاسبية* . كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ١١(٤) : ٤٥ - ٨٧ .

جريدة البورصة . (٢٠١٣) . الأحد ١٧ فبراير .

حسن، سيدة أحمد أحمد . (٢٠٢٣) . تحليل العلاقة بين جودة الأرباح ودورة حياة الشركة وانعكاساتها على ربحية السهم دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية . *مجلة البحوث المالية والتجارية* ، كلية التجارة ، جامعة بور سعيد ، ٤ (٢٤) : ٢٦٠ - ٣١٨ .

خالد، بريمش . (٢٠٢٠) . ممارسة الإدارة لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية : حالة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. *رسالة دكتوراه*، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر .

شاهين، محمد أحمد . (٢٠١٢) . نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية . *المجلة المصرية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، (١) : ٣٦٣ - ٤٣٩ .

شعبان، أحمد رائد . دشلى ، كمال . (٢٠٢١) . انعكاسات جودة الأرباح في الأداء التشغيلي للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية دراسة تطبيقية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية*، ٦ (١٥) : ١٠٤ - ١١٦ .

صالح ، أبو الحمد مصطفى . (٢٠١٩) . أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البيئة المصرية . *مجلة البحوث التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة ، جامعة سوهاج ، ٣٣ (٣) : ٤٢-٢ .

عبد الله، رعد رياض . (٢٠٢١) . تحليل العلاقة بين مؤشرات نمو الشركة وجودة ارباحها بالتطبيق على مجموعة من الشركات المساهمة السعودية للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨) . *مجلة الريادة للمال والأعمال*، ٢ (٤) : ٩٣-١١٠ .

عبد المنعم، ريم محمد محمود . (٢٠٠٧) . أثر الخصخصة على الأداء المالي والتشغيلي لشركات قطاع الأعمال المصرية : دراسة تحليلية تطبيقية . *رسالة ماجستير* ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

عبد الناصر، محمد جمال . (٢٠٢٤) . الدور المعدل لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري : دراسة تطبيقية . *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية* ، قسم المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، ٨ (٣) : ٥٠١ - ٥٥٧ .

علي، هبة الله مصطفى السيد . فارس، علي أحمد . هادي، هيثم ربيو . (٢٠١٦) . مشاعر ثقة المستثمرين وعائدات الاستثمار بالأسهم العادية. *المجلة العراقية*

للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٥٠ (١٢) : ٩١-١٠٩ .

فوزى، مجدى شكري .(٢٠١٥). تأثير جودة الأرباح على الأداء السوقي للمنشأة دراسة ميدانية . *مجلة المحاسبة والمراجعة* ، كلية التجارة ، جامعة بنى سويف ، ٣(٢) : ٣٠٩ - ٣٥٢ .

كريم الدين، علا الله عبده محمود حمودة .(٢٠١٩). محددات العلاقة بين إعادة عرض معلومات القوائم المالية وأسعار الأسهم: دراسة تطبيقية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة جامعة بور سعيد ، ٢(١) : ٩٥ - ١١٤ .

محمد ، علا أسامة .(٢٠١٦). أثر التعديلات في معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح في قطاع البنوك التجارية في الأردن . *رسالة ماجستير* ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، الأردن .

محمد ، حسناء عطية حامد .(٢٠٢٤). الدور المعدل لتغطية المحللين الماليين للعلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وثقة المستثمرين : دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالسوق المالي السعودي. *المجلة العلمية للبحوث التجارية* ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، ٣(٢) : ٢٤٨ - ٣٠٠ .

محمود ، عبد الحميد العيسوي . (٢٠٢٣) . أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة التدفقات النقدية على دقة توقعات المحللين الماليين بأسعار الأسهم مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ٧(٢) : ٤٧ - ١١٤ .

محمود، عبد الحميد العيسوي .(٢٠٢٠). أثر ممارسات إدارة الأرباح من خلال إدارة عرض بنود قائمة الدخل على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية* قسم المحاسبة والمراجعة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١(٤) : ٣٤٥ - ٤١٧ .

مشحوت، عيد حسن محمد حسن . لبيب ، خالد محمد عبد المنعم زكي . ثابت ، عادل حسين.(٢٠٢٣). تأثير ميول المستثمرين على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وعوائد الأسهم : دراسة تطبيقية . *المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة*، ٣(١) : ٦٩-٩٢ .

لعجالي، عادل .(٢٠١٢). دور تحليل الموارد والكفاءات في تحديد استراتيجيات نمو المؤسسة دراسة حالة بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف ، الجزائر .

- Abdoli M., Ghorbani A. and Eskandari M. (2014). Earnings Management with Restatement Income Statement; TSE Corporation. *Journal of Educational and Management Studies*, 4 (2): 224-227.
- Achtenhagen ,L., Lucia, N., and Leif, M .(2010). Entrepreneurship Theory and Practice, 34(2): 289-316. <https://journals.sagepub.com/home/etp>.
- Akintoye, R,I, Adegbe, F.F., Nwaobia, A.N., and Kwarbai, J.D .(2019). Earning Quality and Growth of Listed Firms in Nigeria . *International Journal of Research & Methodology in Social Science* , 5(1) :73-85.
- Albring ,S. M., Huang ,S. X., Pereira ,R., and Xu ,X.(2013). The Effects of Accounting Restatements on Firm Growth. *Journal of Accounting and Public Policy*,32(5): 357-376.
- Al-Dhamari, R., and Ismail, K. N. I. K.(2015). Cash Holdings, Political Connections, and Earnings Quality. *International Journal of Managerial Finance* , 11(2): 215-231.
- Aziz, N. F., Mohamed, M., Hasnan, S., Sulaiman, N., and Abdul Aziz, R.(2017). Ownership Structure and Financial Restatement in Malaysia. *Pertanika Journal of Social Sciences & Humanities*, 25(S):227-236.
- Badertscher, B. A., Hribar, S. P., and Jenkins, N. T.(2011). Informed Trading and The Market Reaction to Accounting Restatements. *The Accounting Review* ,86 (5): 1519-1547.
- Balakrishnan, R., Linsmeier, T. J., and Venkatachalam, M. 1996. Financial Benefits from JIT Adoption: Effects of Customer Concentration and Cost Structure. *The Accounting Review* ,71(2): 183- 203.

- Bouazza, B. , Ardjouman, D., and Abada, O .(2015). Establishing The Factors Affecting The Growth of Small and Medium-Sized Enterprises in Algeria . *American International Journal of Social Science* , 4(2): 101-115.
- Callen, J. L., Livnat, J., and Segal, D. (2006). Accounting Restatements: are They Always Bad News for Investors?. *The Journal of Investing*, 15(3): 57-68.
- Chen, X., Cheng, Q., and Lo, A. K. (2013). Accounting Restatements and External Financing Choices. *Contemporary Accounting Research*, 30(2): 750-779.
- Chen, X., Cheng, Q., and Lo, A. K.(2014). Is The Decline in The Information Content of Earnings Following Restatements Short-Lived?. *The Accounting Review*, 89 (1): 177- 207.
- Dao, M., Nguyen, D., & Xu, H. (2024). Financial restatements and the demand for trade credit. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 39(3):830-854.
- Dechow ,P. M., Sloan, R. G., and Sweeny, A. P.(1995). Detecting Earnings Management. *The Accounting Review*, 70(2):193-225 .
- Durmaz, Y., and Ilhan, A .(2015). Growth Strategies in Businesses and A Theoretical Approach. *International Journal of Business and Management*, 10(4):210-214 .
- El-Deeb, M. S., and Albanna, H. M .(2018). The Impact of Earnings Quality on The Stock Performance in The Stock Exchange Market: Evidence from Egypt. *Scientific Journal of Business and Environmental Studies*,9(2): 83-125 .

- Ettredge M., Schloz S., Smith, K., and Sun, L .(2010). How Do Restatements Begin? Evidence of Earnings Management Preceding Restated Financial Reports. *Journal of Business Finance & Accounting* , 37 (3 & 4):332-355.
- Ezat, A.N.(2019). The Impact of Earnings Quality on The Association Between Readability and Cost of Capital: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9 (3): 366-385.
<https://doi.org/10.1108/JAEE-12-2018-0136>
- Files, R., Sharp, N. Y., and Thompson, A. M.(2014). Empirical Evidence on Repeat Restatements. *Accounting Horizons* 28 (1): 93-123.
- Fragoso, J. L.F.R., Peixinho,R. M.T., Coelho,L. M.S. and Paiva, I.C.S.(2020). The Impact of Financial Restatements of Financial Markets: a Systematic Review of The Literature. *Meditari Accounting Research*, 28(6):1119-1147.
- Francis, J. R. Lafond,R .,Olsson,P., and Schipper,K. (2005). The market pricing of accruals quality. *Journal of Accounting and Economics* ,39 (2): 295-327.
- Gill, A., and Mathur, N. (2011). The Impact of Board Size, CEO duality, and Corporate Liquidity on The Profitability of Canadian Service Firms. *Journal of Applied Finance and Banking*, 1(3): 83-95.
- Gleason, C. A., Jenkins, N. T., and Johnson, W. B.(2008). The Contagion Effects of Accounting Restatements. *The Accounting Review*, 83 (1): 83-110.
- Gourley, M. M., and Lavender, E. J.(2010). Understanding Restatements of Financial Statements. *The Corporate Governance Advisor*, 18 (4): 1-12.

- Graham, J. R., Li, S., and Qiu, J. (2008). Corporate Misreporting and Bank Loan Contracting. *Journal of Financial Economics* ,89 (1): 44-61.
- Guerber A.J. and Anand, V. (2019) . Situational and Organizational Influences on Transparency Following Financial Restatements, *Cogent Business & Management*, 6: 1-22
- Hasnan, S., and Marzuki, H.(2017). Board of Directors' Characteristics and Financial Restatement ,available at :www.semanticscholar.org.
- He, L., Sarath, B., and Wans, N.(2018). Material Weaknesses disclosures and Restatement announcements: The Joint and order Effects . *Journal of Business Finance & Accounting*, 46(1-2):68-104.
- Hee, K. W. (2011). Changes in The Predictive Ability of Earnings Around Earnings Restatements. *Review of Accounting and Finance* ,10 (2): 155-175.
- Her,Y., Lim,J., and Son, M. (2010), The Impact of Financial Restatements on Audit Fees : Consideration of Restatement Severity. *International Review of Accounting Banking and Finance*, 2(4): 1-22.
- Hodge, F. D. (2003). Investors' Perceptions of Earnings Quality, Auditor Independence, and The Usefulness of Audited Financial Information. *Accounting Horizons*, 17 (S-1): 37-48.
- Hu, S., Qian, Y., & Hu, S. (2024). Do customers' financial restatements affect how auditors respond to their suppliers? Evidence from China. *Managerial Auditing Journal*, 39(3): 294-319

- Jones, J. J. (1991). Earnings Management During Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2):193–228
- Karpoff, J., Lee, D., and Martin, G.(2008). The Cost to Firms of Cooking The Books. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 43(3): 581-611.
- Loncu, V.(2014). An Empirical Analysis of The Impact of Restatement Announcements on Stock Prices During Global Financial Crisis. *Master Thesis*, Erasmus School of Economics, Erasmus University Rotterdam, Netherlands, 1-165.
- Margetis, S. L.(2004). Two Essays on Earnings Management: Earnings Management Surrounding Straight and Convertible Debt, and the Intra-Industry Contagion Effect of Earnings Restatements. *PhD Thesis*, Department of Finance, College of Business Administration, University of South Florida, USA.
- Menicucci, E .(2020). *Earning Quality (Definitions, measures and financial reporting)*. Edition . N 1, Pages .147, Publisher. Palgrave Pivot.
- Mohammed,A.S., Saei ,M.J and Hesarzadeh,R .(2020). The Effect of Restatements of Financial Statement on Earnings Management: Evidence from Tehran Stock Exchange (TSE). *Journal of Management and Economics* ,124(15):217-234.
- Mun, K. C.(2022). Stock Market Reaction and Adjustment Speed to Multiple Announcements of Accounting Restatements. *Journal of Economics and Finance*, 46(1), 22-67.

- Nwuba, E. B., Omankhanlen A. E., Chimezie, P. O. and Okoye, L. U. (2020). Financial Control Systems and Financial Systems Theory: Free Cash Flow and Profitability Nexus: A Comparative Study of Manufacturing Firms in Nigeria and Ghana, *Wseas Transactions on Systems and Control*, 15:673-683.
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.en_US
- Oradi, J., and Izadi, J. (2020). Audit Committee Gender Diversity and Financial Reporting: Evidence from Restatements. *Managerial Auditing Journal*, 35(1) :67-92.
- Palmrose, Z., and Scholz, S. (2004). The Circumstances and Legal Consequences of Non-GAAP Reporting : Evidence from Reatements. *Contemporary Accounting Research*, 21(1):139-180.
- Palmrose, Z. V., Richardson, V. J. and Scholz, S.W. (2004). Determinants of Market Reactions to Restatement Announcements. *Journal of Accounting and Economics*, 37(1): 59-89.
- Park, J. C., and Q. Wu. (2009). Financial Restatements, Cost of Debt and Information Spillover: Evidence from The Secondary Loan Market. *Journal of Business Finance & Accounting* ,36 (9/10): 1117-1147.
- Pathak, R., and Gupta, R. D. (2021). The Stability of Dividends and its Predictability: a Cross-Country Analysis. *International Journal of Managerial Finance*, 18(2): 261-285.
- Penman, S. H. (2003). The Quality of Financial Statements: Perspectives from The Recent Stock Market Bubble. *Accounting Horizons* ,17 (Supplement): 77-96.

- Plumlee, M. and Yohn, T. L. (2010). An Analysis of The Underlying Causes Attributed to Restatements. *Accounting Horizons* ,24 (1): 41-64.
- Qasem, A., Aripin, N., and Wan-Hussin, W. N. (2020). Financial Restatements and Sell-Side Analysts' Stock Recommendations: Evidence from Malaysia. *International Journal of Managerial Finance*, 16(4): 501-524.
- Robbani,M.,Anantharaman,S and Bhuyan,R.(2006). Financial Restatements and their impact on stock prices : Evidence from the US Financial Markets .*Southwest Business and Economics Journal*,12:23-49.
- Robbani,M and Bhuyan,R.(2010). Restating Financial Statements and its Reaction in Financial Market : Evidence from Canadian Stock Market. *International Journal of Accounting and Information Management*,(18)3:188-197.
- Romanus, R. N. (2019). Earnings Quality and Investor Reaction to Restatement Announcements. *Advances in Business Research*, 9(1): 46-63
- Roychowdhury S. (2006), Earnings Management Through Real Activities Manipulation. *Journal of Accounting and Economics*, 42(3: 335–370.
- Schipper, K., and Vincent, L .(2003). Earnings Quality. *Accounting Horizons*, 17(SUPPL.): 97-110.
- Shou, M., & Liu, Q. (2022). Trade Credit in Distrust: Evidence from Financial Restatements. *Hawai'i Accounting Research Conference (HARC)*. PP. 1–55.Available

at:<https://scholarspace.manoa.hawaii.edu/items/fff0cd55-6238-44aa9e41-365e196f3192>. [Accessed 15/05/2024].

- Söllner, B. (2009). Internal Versus External Growth of a Company - Internes Versus Externes Wachstum Einer Unternehmung. *Master of Social and Economic Sciences*, Wien University
- Srinivasan, S. (2005). Consequences of Financial Reporting Failure for Outside Directors: Evidence from Accounting Restatements and Audit Committee Members. *Journal of Accounting Research*, 43 (2): 291-334.
- Waston, S., and Coetzee, J. (2012). The Impact of Forced Financial Restatements on The Share Prices of JSE Listed Firms. *International Business & Economics Research Journal*, 11(12):1383-1396.
- Wiedman, C. I. and Hendricks, K. B. (2013). Firm Accrual Quality Following Restatements: A Signaling View. *Journal of Business Finance & Accounting*, 40 (9/10): 1095-1125.
- Wilson, M. (2008). An Empirical Analysis Of The Decline in The Information Content of Earnings Following Restatements. *The Accounting Review*, 83(2):519-548.
- Wu, M. 2002. *Earnings Restatements: A Capital Market Perspective*. Working Paper, New York University, USA.
- Wu, P., Gao, L., Chen, Z., and Li, X. (2016). Managing Reputation Loss in China in Depth Analyses of Financial Restatements. *Chinese Management Studies*, 10(2):312-345.
- Xu, Q., and Kong, W. (2019). *Market Reaction of Financial Restatements of Listed Companies*. 1st International Conference on Business, Economics, Management Science: 517-519.